


# تقرير حال القدس السنوي 2015

## قراءة في مسار الأحداث والمآلات

إدارة الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدولية

آذار/مارس 2016

# المحتويات

# حال القدس 2015

## قراءة في مسار الأحداث والمآلات

### انتفاضة القدس تشتعل على خلفية تصاعد الاعتداءات على الأقصى والاحتلال يتمسّك بمشروع التهويد في ظل حديثه عن تقاطع مصالح مع دول عربية وإسلامية

## المقدّمة

التقرير السنويّ "حال القدس 2015" وقفة مع القدس في أبرز الأحداث التي عصفت بها خلال عام 2015، ونظرة إلى المستقبل في محاولة لاستشراف مسارات التطورات على مختلف الصُّعد. ولا شك في أنّ حال القدس أعقد وأصعب من أن يُوثّق بتقرير واحد لكثرة الأحداث والحيثيات، ولكننا في تقريرنا نسعى إلى وضع المتابعين والمهتمين وصنّاع القرار في صورة موجزة لواقع القدس والاحتمالات المستقبلية، عسى أن يُشكل ذلك دافعًا لكلّ غيور على المدينة المقدسة وأهلها الصامدين المهددين بالاقتلاع والطرد، فيفكر في تقديم ما يسعه فعله نصرة لقضية القدس والمسجد الأقصى المبارك.

وقد تصدرت انتفاضة القدس المشهد في المدينة المحتلة، وحاولنا في تقريرنا قراءتها ليس من زاوية أعداد الشهداء الفلسطينيين، والقتلى الإسرائيليين فقط، إنما بوصفها حدثًا تجاوز حدود التوقع يحمل في أشكاله ومضامينه رسائل الانفجار في وجهِ احتلالٍ تجاوز إطباقُه على الأرض الفلسطينية، وخناقُه للإنسان الفلسطيني الـ 67 عامًا.

"إسرائيل" بدت أكثر انكشافًا، وظهرت بصورتها العاجزة عن وقف انتفاضة القدس، وصورة تناقضاتها ومشاكلها الداخلية بين الأحزاب السياسية من جهة، وبين المستويين الأمني والسياسي من جهة أخرى.





لم تتلقف الدول العربية والإسلامية لحظة ضعف "إسرائيل" وتخبطها، وعوضًا عن استثمار إنجازات انتفاضة القدس، رصد التقرير كمًّا غير مسبوق (بعد عام 2002 على الأقل، وهو تاريخ تقديم المبادرة العربية للسلام) من الأخبار التي تتحدث عن تقاطع مصالح بين بعض الدول العربية والإسلامية والاحتلال الإسرائيلي، والتقدم باتجاه تطبيع العلاقات لمحاربة العدو المشترك المتمثل بـ"الإرهاب" و"الخطر النووي الإيراني"، واستمرّ عزف الاحتلال الإسرائيلي على هذه الاسطوانة بهدف بثّ الفرقة بين الدول العربية والإسلامية. ولم تكن السلطة الفلسطينية بأفضل حالًا من الدول العربية والإسلامية، واستمرّ رهانها على خيار المفاوضات كخيار وحيد لنيل الحقوق مُقدِّمةً التنسيق الأمني دليلًا متواصلًا على حسن نيتها، ورفضها "للعنف"، ورغبتها الجادة بتحقيق "السلام" عازلةً نفسها عن موجة الإرهاب الإسرائيلي الذي يستهدف الأرض والإنسان في فلسطين، وعن إرادة الشعب الفلسطيني الذي حسم خياره برفض المفاوضات، واختار طريق الانتفاضة.

الفصائل الفلسطينية كانت أمام "اختبار الانتفاضة"، ورغم أنها ترى في الانتفاضة السلوك الطبيعي لشعب محتلّ ضد محتليه، وترى أن بيئة الانتفاضة هي البيئة الأنسب لإعادة بناء بُناها التنظيمية، إلا أنها لا تزال في موقع الحائر الذي يدعو إلى دعم الانتفاضة، ويرغب بالمشاركة فيها وتطويرها، ولكنه في الوقت نفسه لم يمتلك أدوات عملية كافية تخوّلنا المطابقة بين القول والفعل.

هذا التقرير فرصة لكلّ من تهمه قضية القدس ليعيد قراءة الأحداث فيها، وينظر في مآلات الأمور، ويضع الخطط العملية المناسبة لينتقل من موقع المراقب إلى موقع العامل من أجل رفع الظلم عن القدس وأهلها ومقدساتها.

**المحرر**
**هشام يعقوب**

## بين يدي التقرير

كانت انتفاضة القدس، التي انطلقت على خلفية تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، التطور الأبرز الذي تميز به عام 2015 حيث وجهت الانتفاضة عدة رسائل منها: رفض الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى بمظاهرها المختلفة التي تعبّر عن مساعي الاحتلال إلى تهويد الأقصى والسيطرة عليه، والرفض الشعبي لمسار المفاوضات الذي أثبت عبثيّته، وفوق ذلك كلّه رفض الاحتلال وما يتّصل به ويتفرّع عنه. فالصّراع الذي يتصدّره الفلسطينيون اليوم في مواجهة الإسرائيلي ليس صراعًا على تحقيق الرفاه أو الأمن في ظلّ الاحتلال، ولا هو صراع لتقاسم الأقصى مع الاحتلال ليأذن للمسلمين بالصلاة فيه "بسلام وأمان ومن دون استفزاز"، والصّراع ليس كذلك ليمنّ الاحتلال على الفلسطينيين ببعض التسهيلات على حواجز التفتيش، أو ليسمح لهم بالعمل في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، بل هو صراع على الأرض والحق، والإنسان والمقدّس. والانتفاضة بتفاصيلها ومشاهدها اليومية أكّدت هذه المعاني لتكون، كما هبة أبو خضير عام 2014 وقبلها انتفاضة الأقصى عام 2000 وما قبلها من مظاهر مقارعة الاحتلال ومقاومته، معلمًا آخر على طريق تحرير الأرض وإنهاء الاحتلال.

انتفاضة القدس التي تفجرت في تشرين أول/أكتوبر 2015 مهّد لها مسلسل التهويد المستمر الذي يسعى الاحتلال من خلاله إلى إحكام قبضته على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها القدس التي يخصّها الاحتلال بمشاريع التهويد بهدف ضمان التفوق العددي لليهود مقارنة بالفلسطينيين، وإعطاء المدينة طابعًا يهوديًا يطمس طابعها العربي والإسلامي، والسيطرة على المسجد الأقصى تمهيدًا لبناء "المعبد". وقد صعد الاحتلال من اعتداءاته على الأقصى، واستهدف بشكل خاص المرابطين والمرابطات للقضاء على صمودهم لما يشكلونه من رافعة أساسية للتصدي للاقتحامات وعرقلتها. وبدت المساعي الإسرائيلية واضحة لتثبيت التقسيم





الزمني للمسجد مع احتجاز المسلمين خارجه في أوقات الاقتحامات، وكذلك عودة الاقتحامات السياسية في تموز/يوليو 2015، وإقرار الحكومة مبلغ 100 مليون شيكل (حوالي 26 مليون دولار) لتمويل "جمعية المحافظة على إرث الحائط الغربي" وأنفاق الحائط الغربي في السنوات الخمس المقبلة مع ما يعنيه ذلك من دعم حكومي لتهويد الأقصى. ومع التهويد الديني، لم تتوقف محاولات التهويد الديمغرافي مع استمرار البناء الاستيطاني، وهدم منازل المقدسيين، وسحب بطاقات الهوية الزرقاء (الإقامة الدائمة)، وغير ذلك من السياسات التي يتبعها الاحتلال.

الموقف الفلسطيني الرّسمي حيال القدس عام 2015 لم يجلب جديدًا، وهو يعكس حالة عجز وتقصير وسعي وراء التفاوض مع الاحتلال، تارة بشروط وطورًا من دون شروط، بالإضافة إلى كمّ من التصريحات التي تحمل تهديدات فارغة بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وتفعيل المقاومة القانونية في محكمة الجنايات الدولية، ليتأكد أن السلطة تحاول أن تحافظ على وجودها بعيدًا عن مصلحة الفلسطينيين ومن دون أيّ مسعى لاستثمار الحراك الشعبي كعامل قوة في مواجهة الاحتلال. أما الفصائل فإنها كررت خطاب السلطة وإن بطرق مختلفة مع تسجيل عدم تخليها عن المقاومة ومحاولتها دفع الانتفاضة إلى الأمام وفق ما تسمح به ظروف كل فصيل وإمكاناته.

وسجلت القدس مزيدًا من التّراجع في بورصة الموقف العربي والإسلامي، وفاقم من حالة الانشغال عن القضية الفلسطينية عمومًا تغيّر سلّم الأولويات بعد الانشغال بالثورات العربية وارتداداتها من دون أن يعني ذلك أنّ فلسطين كانت على رأس قائمة الاهتمام العربي والإسلامي الرسمي قبل ذلك. وهكذا غابت أي خطة لدعم القدس والأقصى والمقدسيين باستثناء بيانات جوفاء كادت تسقط القضية الفلسطينية من دائرتها. ولم تقتصر الحالة العربية والإسلامية على هذا التراجع خلال عام 2015 حيث تزايد الحديث عن تقارب

عربي إسلامي مع دولة الاحتلال كانت "إسرائيل" تروج له بشدة تحت عنوان "التحالف الإسرائيلي مع دول عربية وإسلامية لمواجهة الإرهاب والخطر الإيراني".

دولة الاحتلال التي انشغلت بداية العام بانتخابات "الكنيست" المبكرة ومنع توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست انشغلت في آخر العام بانتفاضة القدس ومحاولة القضاء عليها. وبين هذا وذاك، ومع كشف مسؤولين إسرائيليين عن تقارب مع دول عربية وإسلامية وعدم الخوف من مهاجمة جيوش عربية لـ "إسرائيل" كان الحديث مستمرًا عن خطر أنفاق غزة وعن مخاوف من اختراق الحدود الشمالية، ومع نهاية عام 2015 كانت "إسرائيل" قد بدأت بإنشاء جدار –أو ما تسميه بالسياج الأمني– على الحدود مع جارتها الأردن، ليضاف إلى جدار السياج المقام على الحدود مع سيناء، ومع الجولان السوري المحتل، وكذلك إلى الجدار العازل في الضفة الغربية المحتلة والجدار المقام على الحدود مع غزة لتؤمّن وجودها الطارئ، ولا يبدو أنّها ستنجح في ذلك.

إذًا، اجتمع على المقدسيّين في عام 2015 الاحتلال من الداخل، ومن الخارج الصمت والتخاذل العربي والإسلامي بعد إعادة ترتيب الأولويات في المنطقة وانفتاح بعض الدول على العلاقات معها، سواء بشكل سري أو علني، ولم يظهر أي تحرك جدي لدعم القدس كما انتهى عام 2015 والاحتلال لا يزال يمنع عددًا من المرابطين والمرابطات الذين وضع أسماءهم ضمن "قائمة سوداء" من دخول الأقصى، ويستعد للمزيد من والتصعيد ضد الإنسان والأرض والمقدسات. إلا أنّ استمرار انتفاضة القدس ودخولها شهرها السادس حتى تاريخ إعداد هذا التقرير تعكس نبض الشارع الفلسطيني وتؤكّد عدم تماهيه مع الاحتلال أو تساوقه مع حالة التّشتت العربي والإسلامي بالإضافة إلى رفضه لما ألزمت السلطة به نفسها ليعيد رسم خارطة الطريق إلى القدس والأقصى.





## أولاً: المسجد الأقصى:

تمكّن الاحتلال من تسييل الهبّة الشعبيّة عام 2014 (هبّة أبو خضير) عبر جملة إجراءات، يضاف لها الاجتماع الثلاثي الذي عقد في عمان في تشرين ثانٍ/نوفمبر والذي حضره كل من وزير الخارجية الأميركي جون كيري، والملك الأردني عبد الله الثاني، ورئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، حيث جرى الاتفاق على منع الاقتحامات السياسية التي تعني بشكل أو بآخر التبني الرسمي للاقتحامات وبناء "المعبد". وبالفعل، فقد توقفت الاقتحامات السياسية للأقصى منذ تشرين ثانٍ/نوفمبر حتى شهر تموز/يوليو 2015 حيث عادت بالتزامن مع "ذكرى خراب المعبد" واقتحامات واسعة للمسجد تقدّمها عضو "الكنيست" أوري أرئيل ("البيت اليهودي"). إلا أنّ الهدوء النسبي الذي أعقب هذا "الانضباط" الإسرائيلي، وهو انضباط غير محصّن بموقف سياسي عربي حاسم، أغرى الإسرائيلي بالعودة إلى التصعيد فعادت الاقتحامات السياسية مع سلسلة من الإجراءات التي لا تفيد إلا اتجاه الاحتلال نحو سيناريو التقسيم الزمني للمسجد وإحكام السيطرة عليه. وقد شكلت مجموعة هذه الإجراءات وصور الاعتداءات اليومية على المصلين واقتياد المرابطات إلى مراكز الشرطة وقودًا لتحرك شعبي متجدد رسم بالأحمر، مرة أخرى، خطًا يدافع عن الأقصى والمقدسات.

> صعّد الاحتلال من وتيرة استهدافه للمسجد الأقصى عام 2015 مع خطوات بدا معها يقترب أكثر باتجاه فرض التقسيم الزمني فركّز على تجفيف روافد دعم المسجد، لا سيما العنصر البشري، من خلال التصويب على المرابطين والمرابطات وتقييد دخولهم إلى المسجد وتصنيفهم بالمجموعة الخارجة عن القانون بالإضافة إلى استمرار الحفريات والبناء التهويدي أسفل الأقصى وفي محيطه

## الأقصى في قلب الاستهداف

أرئيل في الأقصى في رأس السنة العبرية 2015

ضبط الاحتلال وتيرة الاقتحامات السياسية منذ أواخر عام 2014 وفقًا لما فرضته ضرورات "عدم استفزاز" المسلمين الذين يتلمّسون اتجاهًا فعليًا لدى الاحتلال لإنفاذ مشاريعه على الأرض، لا سيما منها مشروع التقسيم الزمني للأقصى. وكان الاتفاق الثلاثي في عمان في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 أقنع نتنياهو بضرورة كبح الهجمة على الأقصى لكيلا تؤدي إلى انفجار الوضع في وجهه من دون التمكن من السيطرة على الوضع، فكان التعميم الذي أرسله إلى رئيس "الكنيست" بضرورة أن يتوقف النواب عن اقتحام الأقصى، وهو ما كان باستثناءات محدودة في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 مع اقتحامات نفّذها موشيه فيجلين وتسيبي حوتوفلي (ليكود) وأوري أرئيل (البيت اليهودي). وفي هذا الوقت لم تتوقف اقتحامات المستوطنين، باستثناء منعها من قبل شرطة الاحتلال في العشر الأواخر من شهر رمضان وأيام عيد الفطر.

لكن الحكومة الإسرائيلية لا تستطيع "مراعاة الفلسطينيين" إلى ما لا نهاية، لا سيما مع حالة التململ والشكوى في أوساط "منظمات المعبد" وأعضاء "الكنيست" الداعمين لهم والتي تثيرها حالات منع شرطة الاحتلال لليهود من اقتحام الأقصى. وهكذا، كانت "مرحلة التهدئة" بمثابة الخطوة التي خطَتها الحكومة إلى الوراء لتقفز من بعدها خطوات كبيرة إلى الأمام كان واضحًا أنها خطوات نحو تثبيت تقسيم الأقصى زمنيًا. فكانت عودة الاقتحامات السياسية مع "ذكرى خراب المعبد" في 2015/7/26 حيث تقدم أرئيل اقتحامات المستوطنين





ثم عاد ليقتحم المسجد ثانية في 2015/9/13 ضمن الاحتفال بما يسمى رأس السنة العبرية وليتوّج اقتحامه بنشر شريط له على شبكة الإنترنت يدعو فيه اليهود إلى "الصعود إلى جبل المعبد والصلاة فيه". ولم يكن هذا الاقتحام إلا بداية لتصعيد مسعور في الاعتداءات على الأقصى وأهله وروّاده فسرعان ما أصدر الاحتلال "قائمة سوداء" بأسماء 25 مرابطة تطورت لاحقًا لتضم أكثر من 60 اسمًا كلهنّ ممنوعات من دخول الأقصى. وقد منع الاحتلال النساء من دخول المسجد ما بين السابعة والنصف صباحًا والحادية عشرة ظهرًا أي بالتزامن مع اقتحامات المستوطنين، فيما نساء "القائمة السوداء" ممنوعات من الدخول إلى ما بعد فترة الاقتحامات الثانية، أي إلى الثانية والنصف عصرًا.

وبالتوازي مع هذا القرار، كانت شرطة الاحتلال تعتدي بالضرب على المرابطات عند أبواب المسجد، وتقتاد بعضهنّ إلى مركز الشرطة للتحقيق، كما تزايدت إجراءات التضييق على الداخلين إلى المسجد وإخضاعهم لإجراءات تتضمّن التّفتيش واحتجاز الهويّات إلى حين خروجهم من المسجد ضمن مشهد يقول الاحتلال من خلاله إن الأمر له.

كما هرّبت الحكومة الإسرائيلية في 2015/11/17 قرارًا بحظر الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي بذريعة التحريض ضد الاحتلال، مع حظر مؤسساتها، وهي في جزء منها تتولى رفد الرباط في الأقصى. وبغضّ النظر عن أيّ تبريرات ساقها الاحتلال في هذا السياق فإنّ القرار لا يمكن فصله عن مشروع استهداف الأقصى عبر تجفيف مصادر الدعم البشري الذي يعتمد في جزء منه على الرباط وحلقات العلم ومحاولات الاستفراد بالمسجد من دون أيّ عرقلة.

## الأقصى وانتفاضة القدس

بعد اندلاع انتفاضة القدس التي أجّجها الاحتلال وتماديه في الاعتداء على الأقصى كان لا بد من محاولة مشابهة لاتفاق عمان 2014 الذي التأم لبحث "سبل منع التوتر في القدس". وهكذا مجددًا، خرج من تحت عباءة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري اتفاق بين الأردن ودولة الاحتلال في 2015/10/24 يقضي بتركيب كاميرات لـ "مراقبة مسبّبي الاستفزاز" في المسجد ويسوّق التعريف الإسرائيلي لمصطلح "الوضع القائم".

الاحتلال يمنع الفلسطينيين من دخول الأقصى فيصلون عند أبوابه

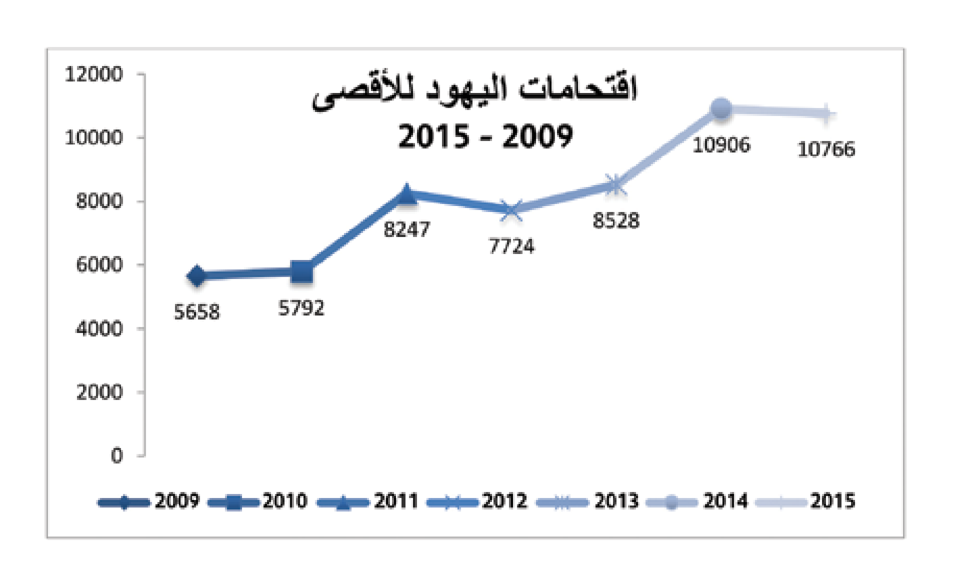
لكن بصرف النظر عن تفاصيل هذا الاتفاق ودلالاته فإنّ الأقصى شكّل مرة أخرى خلال عقود الاحتلال في فلسطين سببًا أساسيًا في إشعال الحراك الشعبي، فعرقل مشروع التقسيم الزمني والتفرد بالأقصى الذي يجنّد الاحتلال أدواته لتحقيقه. وكما في الهبّة السابقة، فإنّ نتنياهو حرص على تأكيد التزامه بالوضع القائم ونفى أي نية لتقسيم المسجد، كما أصدر قرارًا في 2015/10/7 يأمر الشرطة بمنع الوزراء وأعضاء "الكنيست" اليهود من دخول المسجد، ثم أوضح أن قراره يطال كل أعضاء "الكنيست" بعد اعتراض عدد من النواب اليهود وتهديدهم بالاستقالة من الائتلاف الحكومي.

تعاطي الاحتلال مع انتفاضة القدس أظهر حرصه على عدم المساس بقواعد التهويد الأساسية فاستمرت الاقتحامات خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2015، أي بالتزامن





مع الحراك الشعبي، وسجلت ارتفاعًا بالتزامن مع "عيد الأنوار" ما بين 6 و14 كانون أول/ ديسمبر، إلا أنّ أرقام شرطة الاحتلال أظهرت أنّ الاقتحامات كانت أقل مقارنة بالعام السابق، وإن بنسبة منخفضة. ووفق تقرير نشرته صحيفة "ماكور ريشون" فإنّ عدد المقتحمين من اليهود، لا سيما المتدينين منهم، انحدر مقارنة بعام 2014 نظرًا إلى أن الشرطة قيدت الوجود اليهودي في المكان حيث كان اليهود "ينتظرون في صف طويل ثم ينتهي بهم الأمر إلى منع دخولهم". وقال التقرير إنه مع انتهاء عام 2015 كانت الشرطة الإسرائيلية تسمح بدخول 15 يهوديًا متدينًا فقط ضمن 4 ساعات يوميًا حصرًا على مدى 5 أيام في الأسبوع. كما بيّنت الأرقام أن عدد الزائرين من غير المسلمين (ومن غير اليهود) تدنّى بالمقارنة مع الأعوام السابقة على الرغم من أن عدد السياح الذين زاروا دولة الاحتلال عام 2015 حافظ على معدله مقارنة بالأعوام السابقة، الأمر الذي قد يدلّ على ابتعاد السياح عن الأقصى إمّا بسبب الرغبة في تجنب زيارته في هذه الوضع المشتعل أو لتجنب الإجراءات التي اتخذتها الشرطة قبل السماح بدخول الأقصى.



لقد ألزمت انتفاضة القدس شرطة الاحتلال بفرض قيود على اليهود والتدقيق في محاولاتهم أداء الصلاة في الأقصى، فأشارت أرقام إسرائيليّة كشف عنها ناشطو "المعبد" إلى ارتفاع حالات الاعتقال التي طالت اليهود حيث تجاوزت 80 حالة عام 2015 في حين أنّ السّنوات السّابقة كانت تشهد 50 حالة في المعدّل بسبب تأدية الصّلاة في الأقصى. والشرطة التي تراقب الأوضاع من كثب وتدرك مركزية الأقصى في أي تطور للأحداث تحاول أن تضبط عوامل الاستفزاز وتعزلها، على الرغم من التّململ الذي ينشأ في أوساط اليهود جرّاء تقييد دخولهم إلى الأقصى.





## من أبرز التطورات المتعلقة بالأقصى خلال عام 2015

| التاريخ | التطور/مظهر الاعتداء |
|---|---|
| 2015/5/6 | عناصر من مخابرات الاحتلال يقتحمون المصليات المسقوفة للأقصى ويجرون جولة "استكشافية" فيها برفقة أحد ضباط الاحتلال |
| 2015/5/19 | الاحتلال يعيد فتح مخفر الشرطة الواقع في "الخلوة الجنبلاطية" في محيط صحن قبة الصخرة الشمالي بشكل رسمي بعد إحراقه من قبل شبان فلسطينيين العام الماضي ردًّا على اقتحامات الشرطة والمستوطنين. |
| 2015/6/17 | عقدت مجموعات طلابية يمينية تعمل بالتوازي الى جانب "منظمات المعبد" منتدى سياسيًا حول قضية "صلوات "اليهود في الأقصى، بمشاركة عضو "الكنيست" ينون ماجال (البيت اليهودي) وداني عطار (المعسكر الصهيوني) والمتطرف يهودا غليك إلى جانب سكرتير حركة "السلام الآن"، وسط مشاركة فاعلة من أنصار منظمة "إم ترتسو" الطلابية الصهيونية في "جامعة تل أبيب". |
| 2015/6/16 | تقدم وزير السياحة في حكومة الاحتلال ياريف ليفن باقتراح إلى وزير الثقافة نفتالي بينت يقضي بأن تتضمن الرحلات المدرسية زيارة إلزامية إلى 10 "مواقع أثرية" وتتضمن قائمة ليفن حائط البراق، و"مدينة داود"، والمسجد الإبراهيمي. وكتب ليفن على صفحته على موقع "فيسبوك" أن من شأن الزيارات أن "تعزز الترابط بين شبابنا وتراثنا القومي". |
| 2015/7/26 | اقتحمت قوات الاحتلال الأقصى وحاصرت المصلى القبلي وأطلقت قنابل الصوت بداخله وبين المعتكفين، كما أخرجت حراس الأقصى من المسجد ومنعت موظفي الأوقاف من دخوله، فيما اقتحم عضو "الكنيست" أوري أرئيل المسجد بحماية من قوات الاحتلال. |
| 2015/8/24 | أوعز وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان إلى وزير الأمن موشيه يعلون بحظر نشاطات "تنظيمات عربية تعمل على إثارة الشغب والقلاقل في جبل المعبد من خلال مطاردة الزوار اليهود والاعتداء والتحريض عليهم"، وتوعد ببذل كل ما بوسعه لإخراج هذا التنظيمات عن القانون. |
| 2015/9/8 | أصدر وزير جيش الاحتلال موشيه يعلون قرارًا اعتبر فيه ما أسماه تنظيمي المرابطين والمرابطات مجموعة خارجة عن القانون، واتهم المرابطين والمرابطات بـ "التورط في تحريض خطير ضد السياح والزائرين في جبل المعبد، الأمر الذي يؤدي إلى العنف وتهديد الحياة". |
| 2015/9/15 | قوات الاحتلال تقتحم الأقصى مدججة بالسلاح وتقتحم المصلى القبلي وتصل إلى المحراب ومنبر نور الدين زنكي (منبر صلاح الدين) وتطلق قنابل الصوت والغاز والرصاص المطاطي على المعتكفين داخله. |
| 2015/10/14 | صادقت محكمة الاحتلال المركزية في القدس على انتقال صلاحية إدارة القصور الأموية (يعرّفها الاحتلال على أنها "حديقة قومية") جنوب الأقصى إلى جمعية "العاد" الاستيطانية. |
| 2015/10/26 | عضو "الكنيست" ونائبة وزير خارجية الاحتلال تسيبي حوتوفلي تصرح في برنامج تلفزيوني يبث على القناة الثانية العبرية أنها تحلم برؤية العلم الإسرائيلي يرفرف في الأقصى. |
| 2015/12/15 | شرطة الاحتلال تسمح ليهودا عتصيون، مخطط ومهندس تفجير قبة الصخرة، باقتحام الأقصى بعد أن أبطلت محكمة الاحتلال المركزية قرار محكمة الصلح بإبعاده عن المسجد لمدة 15 يومًا معتبرة أنه "بإمكان اليهود أن يرفعوا أيديهم إلى السماء أثناء وجودهم في الأقصى". |

## ثانيًا: تطوّر مشروع التّهويد في القدس خلال عام 2015

استمرت دولة الاحتلال خلال العام الماضي في سياسات التهويد واستهداف المقدسيين، ضمن مخططها لإحكام سيطرتها على القدس بشطريها الشرقي والغربي، حيث يظل هدفها أن تكون القدس الموحدة عاصمة لها، وتسعى إلى تحقيق ذلك عبر زيادة عدد المستوطنين اليهود وتعزيز المستوطنات والتضييق على المقدسيين وحملهم على ترك مدينتهم فلا تتوقف سياساتها عند سحب الهويات وهدم المنازل والاعتقالات والإفقار، بل تتعداها إلى محاولة اجتذاب المقدسيين للتماهي مع سياساتها تارة عبر ما تسميه إغراءات وتسهيلات.

1. يشكّل الفلسطينيون 37 % من سكان القدس، ويعيش 75,4 % منهم تحت خط الفقر، منهم 83,9 % من الأطفال.

2. وفق أرقام "جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل" المنشورة في أيار/مايو 2015، أقدم الاحتلال على سحب بطاقات الإقامة الدائمة من 107 مقدسيين في عام 2014، فيما بلغ عدد الهويات المسحوبة بين عامي 1967 و2013، وفقًا للجمعية، 14,309.

3. يعاني المسيحيون في القدس، كما المسلمون، من الاحتلال وسياساته التي تهدف إلى دفعهم إلى ترك المدينة. وقد بلغ عدد المسيحيين في أواخر عام 2014، وفق دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 12,400 في حين كان عددهم حوالي 60 ألفًا عام 1979. وقد ظهر أثر سياسات الاحتلال بشكل



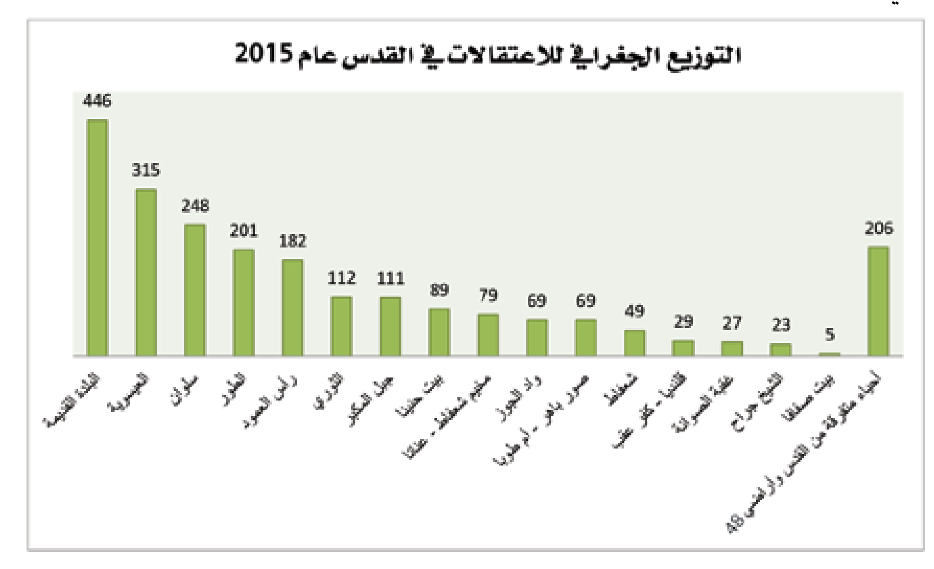
الاحتلال ينصب الحواجز في البلدة القديمة ويعرقل وصول المسيحيين إلى كنيسة القيامة





خاص في ما يتعلق بالمسيحيين في البلدة القديمة، وتحديدًا في الحي المسيحي الذي شهد إغلاق العديد من المحال التجارية لأسباب تتعلق بشكل خاص بالضرائب التي يفرضها الاحتلال على المقدسيين والتي غالبًا ما تتراكم إلى حد لا يستطيعون معه دفعها. وشهد عام 2015 استمرار مسلسل الاعتداء على المقدسات المسيحية في القدس ومن ذلك إحراق الكنائس ككنيسة الطابغة (أو كنيسة الخبز والسمك) التابعة للكنيسة الكاثوليكية في 2015/6/18، فيما عثر في المكان على عبارات خطت بالعبرية تدعو إلى "القضاء على الوثنيين". ولا يأتي الاعتداء على الكنائس من فراغ بل إن وراءه دعمًا من جهات تعتبر أن إحراق الكنائس ورد في التوراة حيث أعلن زعيم منظمة "لاهافا" الإرهابية اليهودية بنتسي جوبشتاين خلال مؤتمر في الحي الاستيطاني "ولفنسون" في القدس في آب/أغسطس 2015 عن تأييده لإحراق الكنائس على اعتبار أن الأمر "وارد في التوراة". كما دعا جوبشتاين في كانون أول/ديسمبر 2015 إلى حظر الاحتفال بأعياد الميلاد واصفًا العرب المسيحيين في "إسرائيل" بأنهم "مصاصو دماء" وأنه "يتوجب طردهم من البلاد". وفي نيسان/أبريل 2015، وضمن سياسة الاحتلال كل عام، عمد الاحتلال إلى تضييق القيود على المسيحيين المحتفلين بعيد الفصح حيث نصبت شرطة الاحتلال مئات الحواجز والمتاريس الحديدية عند جميع مداخل البلدة القديمة والطرقات المؤدية إلى كنيسة القيامة كافة، بحجة تأمين احتفالات المسيحيين.

3. المعتقلون والأسرى و"الجثامين الأسرى": بلغ عدد حالات الاعتقال عام 2015، وفق لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين، 2260 فيما أصدر الاحتلال 33 قرارًا بالاعتقال الإداري ضد مقدسيين من بينهم 4 أطفال. وأعادت سلطات الاحتلال العام الماضي اعتقال 7 أسرى مقدسيين من الأسرى المحررين في صفقة "وفاء الأحرار"، كما أنّها تستمر في إبعاد نواب القدس الثلاثة (محمد أبو طير، وأحمد عطون، ومحمد طوطح) ووزيرها السابق (خالد أبو عرفة) عن المدينة. وكان التوزيع الجغرافي للاعتقالات في القدس عام 2015 على الشكل الآتي:




وكثّفت سلطات الاحتلال من عمليات الاعتقال في القدس بعد اندلاع الحراك الشعبي في القدس حيث سجّل شهر تشرين أول/أكتوبر أعلى نسبة اعتقالات، كما شكلت شرطة الاحتلال "وحدة ملاحقة راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة"، لاعتقال المقدسيّين والتّحقيق معهم. وصعّدت من عمليات الاعتقال بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.





واعتمد الاحتلال كذلك "أسر" جثامين شهداء قتلهم بعد اندلاع انتفاضة القدس، وقد بلغ عدد جثامين المقدسيين المحتجزة بنهاية العام 16.

4. الحبس المنزلي: اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الحبس المنزلي بشكل كبير خلال العام الماضي حيث أصدر الاحتلال 65 قرارًا بالحبس المنزلي بحق أطفال من القدس المحتلة وفق مركز أسرى فلسطين للدراسات.

5. هدم المنازل والمنشآت وتشريد المقدسيين: هدم الاحتلال 539 مبنى يملكه فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، عام 2015 وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) فيما بلغ عدد منازل منفذي العمليات الفردية التي هدمها الاحتلال منذ اندلاع انتفاضة القدس في تشرين أول/أكتوبر حتى نهاية عام 2015، وفقًا لجمعية "بتسليم"، 26 منزلاً في الضفة، بما فيها شرق القدس.

## ثالثًا: الاستيطان في القدس: الاحتلال متمسك بـ "الثوابت"

بشّر نتنياهو باستمرار سياسة الاستيطان عشية الاستعداد للانتخابات العامّة المبكرة التي أجريت في دولة الاحتلال في 2015/3/27، وصرح خلال زيارة انتخابية إلى مستوطنة "حار حوما" أنّه وأعضاء "الليكود" لن يسمحوا مطلقًا بتقسيم القدس وذلك عبر بناء المزيد من الوحدات في المستوطنات، أي العمل ضمن سياسة تثبيت الحقائق على الأرض بما يجعل الأراضي التي ابتلعها الاستيطان و"المجتمعات" التي شكلها المستوطنون والحياة التي أنشأوها غير قابلة لتغييرها، وهو ما سينتج أغلبية يهودية في شرق القدس يساعد دولة الاحتلال على عدم الاستجابة حتى لـ "حل الدولتين"، والذي يقضي بأنّ "القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين".

> تعهّد نتنياهو عشية انتخابات "الكنيست" المبكرة بأنّه وأعضاء "الليكود" لن يسمحوا مطلقًا بتقسيم القدس وذلك عبر تعزيز البناء الاستيطاني، وشهد عام 2015 البدء في بناء 1800 وحدة استيطانية جديدة في الضفة، ونشر عطاءات لـ 1143 وحدة منها 583 في شرق القدس، فيما تضاعف عدد المستوطنين في الضفة، بما فيها شرق القدس، بحوالي 55 % منذ عام 2009 حتى عام 2015

هذا الإعلان الذي أطلقه نتنياهو عشية الانتخابات التشريعية لم يكن مجرد دعاية انتخابية إذ إنّ الاستيطان هو ركن من النظام الاستعماري الإحلالي الاحتلالي الذي تقوم عليه "إسرائيل" كوسيلة لزيادة عدد اليهود في فلسطين المحتلة وطرد الفلسطينيين من أرضهم. وبالفعل لم يتوقف الاستيطان، سواء لجهة بناء وحدات جديدة أو المصادقة على وحدات جديدة أو طرح عطاءات استيطانية، طوال عام 2015، وكانت سلطات الاحتلال حريصة بشكل خاص على ألا يتوقف النشاط الاستيطاني بعد اندلاع انتفاضة القدس حيث إن وقف البناء الاستيطاني تحت ضغط الهبة سيجعل من الممكن حمل "إسرائيل" على وقف الاستيطان إن تمكنت الأطراف الدولية من جمع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على طاولة المفاوضات على أمل إنعاش "حل الدولتين".

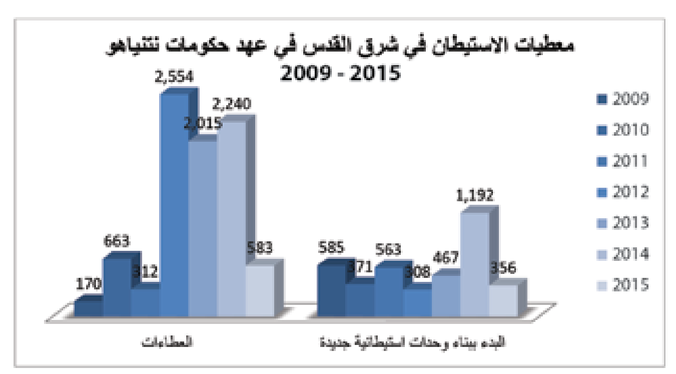




## تزايد الاستيطان خلال السنوات السبع الماضية:

بالعموم، زاد عدد المستوطنين بالضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، بنسبة 55 % منذ عام 2009، أي خلال السنوات السبع التي تولى خلالها نتنياهو رئاسة الحكومة. فوفقًا لأرقام دائرة الإحصاء المركزية بلغ عدد المستوطنين في الضفة عام 2008 (من دون البؤر الاستيطانية) 260,000 مقابل 400,000 عام 2015 يضاف إليهم 220,000 مستوطن في مستوطنات شرق القدس. ويعكس هذا الرقم زيادة تقدر بـ 6,5% وتأتي هذه الزيادة في الوقت الذي زاد فيه عدد السكان في دولة الاحتلال خلال السنوات السبع 13 % أي بواقع 1,8 % حسب تقرير المحلل الاقتصادي في "يديعوت أحرونوت"، سيفر بلوتسكر. وهذا يعني وفق بلوتسكر، أن نسبة الزيادة في المستوطنات كانت 4 أضعاف نسبة زيادة اليهود في دولة الاحتلال، كما أنها ضعفا نسبة الزيادة بين الفلسطينيين.

ووفقًا لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية المناهضة للاستيطان فقد شهد عام 2015 البدء في بناء 1800 وحدة استيطانية جديدة في الضفة، وعلى الرغم من الإعلان عن تجميد المناقصات، فإن العام الماضي شهد نشر عطاءات لـ 1143 وحدة منها 583 في شرق القدس، والأمر ذاته على مستوى التخطيط حيث إنه وعلى الرغم من إعلان تجميد التخطيط فقد صادقت لجنة التخطيط العليا على إيداع مخططات 348 وحدة استيطانية جديدة.



## الجمعيّات الاستيطانيّة تتمدّد في القدس بدعم حكومي، والاستيطان يعزّزه دعمٌ من جمعيّات "خيرية" أميركية

تتضافر في دعم الاستيطان كل مكونات دولة الاحتلال من الحكومة إلى الشركات والجمعيات المملوكة من القطاع الخاص والعام على حد سواء حيث تخصص شركات إسرائيلية نسبة من أرباحها السنوية لدعم الاستيطان. وبينت الأرقام التي نشرتها "هآرتس" في كانون أول/ديسمبر 2015 عن مبالغ كبيرة دفعتها شركات إسرائيلية مختلفة منها ما يعمل في مجال الصناعات الغذائية ومنها ما يعمل في مجال الاتصالات والتنقيب عن الغاز لدعم المستوطنات والمشاريع الاستيطانية خلال العقد الماضي ومن ذلك دعم من شركات إسرائيلية للمدرسة الدينية "عطيرت يوروشالاييم" في الحي الإسلامي بالقدس. كما استفادت جمعية "العاد" الاستيطانية عام 2005 من دعم قدّمته Elbit Ultrasound، وهي شركة مصنّعة للتجهيزات الطبية، بقيمة 87 ألف شيكل، و"العاد" جمعية يمينية متطرفة تدعم الحفريات والاستيطان في سلوان بشرق القدس.

وبالإضافة إلى هذا الدعم الذي تؤمنه الشركات الإسرائيلية، تحظى المستوطنات بدعم مالي "كريم" من جمعيات ومنظمات أميركية "خيرية" على مدى السنوات الماضية. وأظهر تقرير نشرته "هآرتس" في كانون أول/ديسمبر 2015 تفاصيل أرقام تبرعت بها جمعيات أميركية لمصلحة المستوطنات والأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها مستوطنات القدس، تجاوزت 220 مليون دولار بين عامي 2009 و2013، وهو دعم مستمر. وقد تقدم مواطنون أميركيون في كانون أول/ديسمبر 2015 بدعوى في المحاكم الأميركية ضد وزارة الخزانة الأميركية بتهمة إتاحة المجال لنقل تبرعات معفاة من الضرائب من منظمات غير حكومية إلى المستوطنات.

ومع الدعم الحكومي للاستيطان، فقد شهد عام 2015 مزيدًا من التّوسع والتمدد لجمعيتي "العاد" و"عطيرت كوهنيم" الاستيطانيتين بهدف خلق بؤر استيطانية في القدس، لا سيما





في البلدة القديمة وفي محيط الأقصى. بالإضافة إلى تطوير المركز التهويدي "مدينة داود" في سلوان الذي تديره جمعية "العاد"، وقد نفذت الكثير من الحفريات وغيرت معالم الحي وأسكنت فيه ما يزيد على 100 عائلة يهودية، أي ما يقارب عدد العائلات المقدسية.

وقد احتلت جمعية "العاد" في 2015/3/18 مبنى مكونًا من 4 شقق تعود لمقدسيين والمبنى له أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الجمعية نظرًا لقربه من "الحديقة الأثرية" المسماة "مدينة داود" في سلوان ومن عدد من المنازل التي احتلتها الجمعية في وقت سابق. وكانت محكمة الصلح الإسرائيلية رفضت في 2015/1/25 إصدار حكم بإخلاء 27 شقة موزعة على 7 بنايات في سلوان احتلها مستوطنون في 2014/9/29 بعدما سيطرت عليها جمعية "العاد" عبر شرائها بواسطة شركات أجنبية (وهمية) عبر وسطاء فلسطينيين. وقد رحبت "العاد" بقرار المحكمة مؤكدة أنّها ستستمرّ في تعزيز الوجود اليهودي في القدس القديمة. كما صادقت المحكمة المركزية في القدس في 2015/10/14 على الاتفاق المعقود بين جمعية "العاد" و"شركة تطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس" بحيث تنتقل صلاحية تشغيل منطقة القصور الأموية جنوب الأقصى إلى "العاد" التي تدير أيضًا "مدينة داود" في سلوان، الأمر الذي يعني ترسيخ سيطرتها على منطقة جنوب المسجد.

وكما "العاد" فإن جمعية "عطيرت كوهنيم" سطت على المزيد من بيوت المقدسيين في سلوان في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين أول/أكتوبر 2015، كما وزّعت الجمعية في كانون أول/ديسمبر 2015 قرارات إخلاء لأربع عائلات مقدسية تسكن عقبة الخالدية قرب المسجد الأقصى، الأمر الذي ينبئ بالمزيد من الإخلاءات إن أجازتها المحكمة في المرحلة القادمة.

ومع ملاحظة الدعم الحكومي واستمراره، يمكن القول إنّ حالة التمدد الاستيطاني ستستمر بما هي جزء ثابت من العقيدة الصهيونية، وبما يقدم لها من مقومات الصمود والاستمرار، غالبًا بدعم من الحكومة وتحت رعايتها ونظرها، بالإضافة إلى دعم جهات إسرائيلية أو خارجية على حد سواء.

## رابعًا: انتفاضة القدس: ثورة السكين تثأر للأقصى والاحتلال يتربص بها

### جمر الحراك تحت رماد التسهيلات

شكلت هبة أبو خضير التي انطلقت بعد إحراق الفتى المقدسي محمد أبو خضير في 2014/7/4 رافعةً للحراك في مدينة القدس، وقد استطاعت إعادة الفاعلية للعمل المقاوم في وجه الاحتلال، كما شكلت عبر أنساقها المختلفة وعلى رأسها العمليات الفردية أداةً فاعلة لإرهاق الاحتلال واستنزافه. كما كان لتطور شكل العمليات أثرٌ مهم في صانع القرار لدى الاحتلال، خصوصًا مع عدم قدرة أذرعه الأمنية التنبؤ بزمان هذه العمليات ومكانها نتيجةً لفردية القرار والتنفيذ، وبعد استطاعة الاحتلال حرف المشهد نحو قطاع غزة عبر العدوان الذي شنته على القطاع في 2014/7/7، وتقديم الاحتلال لبعض التنازلات لمواجهة الحراك الحاصل في المدينة المحتلة، وعلى رأسها قرار منع أعضاء الكنيست من اقتحام الأقصى والذي طبق ابتداءً من 2014/11/1، نجح الاحتلال عبر مروحة هذه الإجراءات من الحدّ من فاعلية الهبّة، وضمن مرحليًا عدم تطورها وامتدادها لأماكن أخرى خارج القدس.

استطاعت هبة أبو خضير إعادة الفاعلية للعمل المقاوم في وجه الاحتلال، كما شكلت عبر أنساقها المختلفة وعلى رأسها العمليات الفردية أداةً فاعلة لاستنزاف الاحتلال، وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية وغيرها من الوسائل التي تبنتها أطراف مختلفة لإجهاض الحراك، لم يتوقف الحراك الشعبي نهائيًا بل استمر ولو بوتيرة أقل منذ بداية عام 2015، ما شكل الأرضية الفعلية لتجدد الحراك في تشرين أول/أكتوبر 2015

لم يتوقف الحراك الشعبي بفعل الإجراءات الإسرائيلية وغيرها من الوسائل التي تبنتها أطراف مختلفة لإجهاض الحراك، بل استمرت بوتيرة أقل ومنذ بداية عام 2015، ما شكل





الأرضية الفعلية لتجدد الحراك في تشرين أول/ أكتوبر 2015، ففي رصدٍ للتقرير الأمني الذي يصدره جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" بشكل شهري، شمل المدة من شهر كانون ثان/يناير حتى شهر أيلول/ سبتمبر 2015، يؤكد عبر معطيات الاحتلال بأن عمليات المقاومة لم تتوقف، مع سيطرة عمليات إلقاء الزجاجات الحارقة والحجارة على مشهد العمل المقاوم.



عدم توقف الحراك الشعبي وعمليات المقاومة حتى في الأشهر التي قدمت فيها سلطات الاحتلال تنازلات و"تسهيلات" للفلسطينيين، يعطي صورة واضحة الدلالة على استمرار العمل المقاوم في القدس، كما يؤشر تفاعل هذه المعطيات مع ارتفاع الهجمة التي طالت المسجد الأقصى المبارك، وكون المسجد عاملٌ لرفع الحراك، قادرٌ على تفجير الساحة في وجه الاحتلال فيما بعد، وقد ارتفعت وتيرة العمليات في الشهرين اللذين سبقا انطلاق انتفاضة القدس، ففي شهر آب/اغسطس حدث في القدس أكثر من 50 عملية بين إلقاء حجارة وإلقاء زجاجات حارقة، ووصلت في شهر أيلول/سبتمبر إلى 68 عملية.

## المسجد الأقصى محرّك الانتفاضة ومفجّرها

كان للعمليات الفردية، ورفع كثافتها خلال العام وخصوصًا في المدينة المحتلة، الأثر البالغ في تطور الحراك من جديد بالشكل والمساحة والتأثير. ففي المسجد الأقصى المبارك استمر منع الاحتلال للاقتحامات السياسية حتى يوم 2015/7/26 مع الاحتفال بـ "ذكرى خراب المعبد"، حيث اقتحم عضو "الكنيست" ووزير الزراعة أوري أريئل من حزب "البيت اليهودي" المسجد الأقصى، ليتبع ذلك سلسلةٌ ممتدة من التصعيد في الأقصى والقدس، حيث قامت قوات الاحتلال بحملات اعتقال واقتحامات شبه يومية للأحياء المقدسية كما نفذت سلطات الاحتلال عمليات تنكيل واعتداءات جسيمة بحق المرابطين والمرابطات في الأقصى. وقد شكلت هذه الخطوات المتصاعدة فتيل الاشتعال. كما ساهم تعامل الاحتلال الوحشي لوقف الحراك من جهة، وتصاعد العمليات الفردية والمواجهات من جهة أخرى، في تحويل العمل المقاوم، من هبةٍ محدودةٍ في القدس إلى انتفاضة ممتدة.

وفي استقراء لعوامل تفجر الانتفاضة، شكلت عودة الاعتداءات على المسجد الأقصى عامل التفجير المباشر لانتفاضة القدس، فبعد فترة الهدوء النسبي في شهر رمضان والحفاظ على وتيرة متدنية من الاقتحامات، عادت بشدة تزامنًا مع ما يسمى ذكرى "خراب المعبد" وإطلاق "منظمات المعبد" الدعوات لاقتحام الأقصى، وبدأ تصاعد الاقتحامات منذ 2015/7/22، وكان أشدها في 2015/7/26 حيث شهد الأقصى مواجهات عنيفة بين قوات الاحتلال والمرابطين على إثر اقتحامه من قبل 323 مستوطنًا وعنصرًا أمنيًّا، وقيامهم بتدنيس المصلى القبلي والاعتداء على المصلين وحراس المسجد.

هذا التصعيد الكبير في الاعتداء على المسجد واستهداف حالة الرباط بالاعتقال والإبعاد، تبعه مباشرةً ارتكاب عدد من المستوطنين جريمة بشعة، تمثلت بحرق منزل عائلة الدوابشة في دوما بنابلس في 2015/7/31، والتي أدت إلى استشهاد الرضيع علي ومن ثم توفي أبواه في





المشفى. يضاف إلى هذا الفعل الإجرامي البشع متابعة الاحتلال محاولاته القضاء على حالة الرباط في الأقصى، وتطور الاستهداف من الاعتقال المتكرر والإبعاد إلى اعتبار المرابطين والمرابطات جماعات خارجة عن القانون، عبر قرار أصدره وزير الجيش موشيه يعلون في 2015/9/8. وقد ترجم الاحتلال هذا القرار عمليًا عبر رفعه من حدة الاقتحامات على غرار اقتحام الأقصى في 2015/9/13، والاعتداء الجسدي على المرابطات، واحتجاز عدد كبير من المصلين في المسجد القبلي، الأمر الذي اعتبره متابعون مقدمةً لتقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا، بعد نجاح الاحتلال تكريس الاقتحامات كأمر واقع خلال الفترات الصباحية.

هذه الهجمة الشرسة خلال الشهر التاسع من عام 2015، والتي تمثلت بمحاولة إخراج المرابطين من معادلة الدفاع عن الأقصى والاقتحامات الوحشية، وعمليات التصفية الجسدية التي طالت كلًّا من ضياء التلاحمة وهديل الهشلمون في 2015/9/22، وأحمد خطاطبة في 2015/9/24، أدت لاشتعال انتفاضة القدس وهي أسباب مباشرة تراكمت مع أسباب أخرى على رأسها وجود الاحتلال، وعدم تحقيق العملية السياسية لأي تقدم يذكر، إضافةً لسياسة التهويد الديني والسكاني المفروضة في القدس والضفة، كل ذلك جعل الانتفاضة رأس جبل الجليد الذي ظهر مع بداية شهر تشرين أول/أكتوبر 2015.

## طلائع الانتفاضة من خارج أسوار القدس

اعتبرت عملية الشهيد مهند الحلبي في البلدة القديمة في القدس في 2015/10/3 الشرارة الأولى للانتفاضة، ومع أهمية هذه العملية لوقوعها في البلدة القديمة وعلى مقربة من المسجد الأقصى، لكنها سُبقت بعملية لا تقل عنها أهميةً، ساهمت في رفع حجم وتأثير الانتفاضة، وهي عملية "بيت فوريك" التي حدثت في 2015/10/1، حيث قام مقاومون بقتل مستوطنَين قرب مستوطنة "إيتمار" في منطقة نابلس، وتكمن أهمية هذه العملية في عدة

جوانب، أولها أنها حصلت بعد نحو 24 ساعة من خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي قال فيها "لا يُمكننا الاستمرار في الالتزام بهذه الاتفاقيات، وعلى إسرائيل أن تتحمّل مسؤولياتها كافة كسلطة احتلال"، ومع أن عباس لم يشر لوقف التنسيق الأمني فقد جاءت العملية كاختبار حقيقي للسلطة، وعن كيفية تعاملها مع الانتفاضة، وهل من الممكن أن تتحول لسلطة مقاومة، أم تظلّ رهينة الالتزام بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، ولم تنجح السلطة في الإجابة عن هذه التساؤلات حتى لحظة كتابة هذه السطور.

> شكلت عملية "بيت فوريك" في 2015/10/1، رافعةً لحجم وتأثير الانتفاضة، من حيث التوقيت خصوصًا أنها أتت بعد خطاب الرئيس محمود عباس أمام الأمم المتحدة،
> كما قدمت مؤشرًا عن محاولة الفصائل الانخراط المبكر في الانتفاضة، على الرغم من الظروف التي تعيق العمل الفصائلي في القدس والضفة

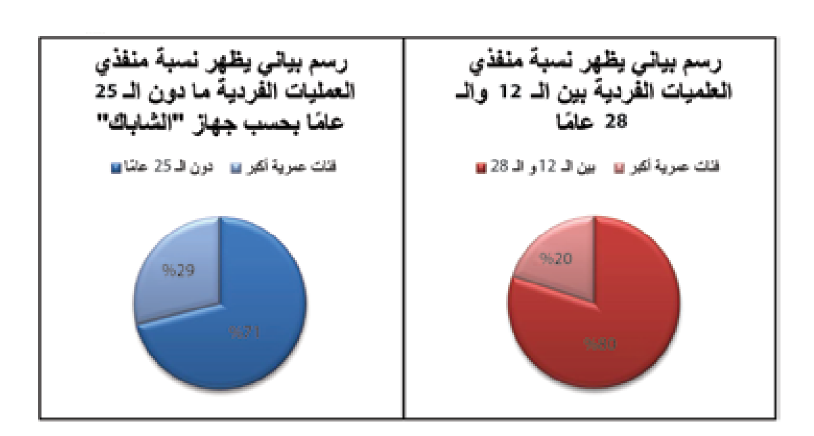
ويكمن الجانب الثاني لأهمية عملية "بيت فوريك"، في مدى تأثير ما يجري في القدس وتمدد هذه الأحداث لخارجها، وإعطاء صورة مبكرة لانتقال الحراك لأجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية، كما يمكن الإضافة بأن العملية جرت في منطقة استيطانية بامتياز وبعد أسبوع من تنفيذ العملية أعلن الاحتلال إلقاء القبض على المنفذين، ونشر بأن الخلية كانت مكونةً من خمسة أفراد وهي تابعةٌ لحركة حماس، وبحسب "الشاباك" فإن الخلية قامت بالإعداد المسبق للعملية عبر مراقبة الشارع وتأمين التغطية اللازمة للهروب، وهو مؤشر مهم جدًا عن محاولة الفصائل الانخراط المبكر في الانتفاضة، على الرغم من الظروف التي تعيق العمل الفصائلي المنظم في القدس والضفة عمومًا.





## شباب الانتفاضة جيل المقاومة الجديد

شكلت عمليتا الشهيد مهند الحلبي (19 عامًا) في 2015/10/3، والشهيد فادي علون (19 عامًا) في 2015/10/4، الحدثيْن الدافعيْن للانتفاضة، حيث برزت صورة لدور الشباب في هذه الانتفاضة، كما أظهرت العمليتان أن حداثة السن والطابع "الشبابي" للشهيدين، لم يكونا معيارًا كابحًا للقيام بمثل هذه العمليات، وهي صورة نمطية عن جيل ظنّ الاحتلال انه استطاع تغيير قناعاته، ودفعه نحو الاندماج في منظومته، ولكن هذه النظرية بدت غير صحيحة البتة. ففي دراسة إحصائية أجراها مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، لعدد العمليات ومحاولات تنفيذ عمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي نشرت في 2016/2/25، أظهرت الدراسة بأن أعمار المشاركين في العمليات تراوحت بين الـ 12 عامًا والـ 55 عامًا، وأوضح المركز أن الشريحة العمرية من عمر 12 حتى 28 عامًا، شكلت نحو 80 % من مجمل العمليات المنفذة. ومن الإحصائيات الدالة بأن الشباب هم روح هذه الانتفاضة، التقرير الصادر عن جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، يظهر من خلاله بأن نصف منفّذي العمليات ممن تقلّ أعمارهم عن العشرين عامًا، وبأن 71 % من منفذي العمليات كانوا دون سن 25 عامًا.



ولم يظهر أثر الشباب في حجم العمليات ونسبها فقط، بل ظهرت من خلال استخدام شبان الانتفاضة لوسائل التّواصل الاجتماعي منصةً للتعبير عن رأيهم وعن نظرتهم لمستجدات الأحداث، كما كانت المنصة التي أرسل منها الشهداء رسائلهم الأخيرة على غرار الشهيدين الحلبي وعلون، ووصية الشهيد بهاء عليان قبل عام من استشهاده (استشهد في 2015/10/13)، والتي لاقت تفاعلًا كبيرًا من قبل النشطاء.

منشور للشهيد مهند الحلبي، والتفاعل الكبير معه بالإعجاب والمشاركة

واستطاع الناشطون توثيق اعتداءات الاحتلال، وساهم انتشار صور ومشاهد القتل والتنكيل بجثث الشهداء، وترك الجرحى ينزفون حتى الموت من دون تقديم أي مساعدة طبية لهم، بتأجيج الانتفاضة، وجعل "الثأر" الإيجابي محركًا للشباب في القدس والضفة للانخراط أكثر في العمليات، ونتيجة للانتشار الكبير لهذه الوسائل وظّفها الشباب لإيجاد حالة من التواصل والحشد للمواجهات، إضافةً لتبادل الخبرات العملية من صنع الزجاجات الحارقة إلى طرق العلاج والوقاية من الغازات المسيلة للدموع وغيرها.

هذه المساحة من التواصل في فضاءات مواقع التواصل التي استفادت منها الانتفاضة، وفي محاولة لسيطرة الاحتلال عليها، أقرّ سلسلةً من الإجراءات لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، للحدّ من آثارها. فقد ذكرت صحيفة "معاريف" العبرية في 2015/11/30، أن وزارة الخارجية الإسرائيلية قررت تشكيل طاقم متخصص في الإنترنت، لمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي لرصد "أي مقطع أو منشور يحرض على تنفيذ عمليات ضد إسرائيل"،





ومن مهام هذا الفريق إعداد "قاموس مصطلحات"، يتضمن كلمات مفتاحية "سكين ويهود.." وغيرها سواء باللغة العربية أو لغات أخرى، من أجل تسريع العثور عليها عبر الإنترنت ومراقبة محتوى المنشورات التي تتضمن هذه العبارات.

هذا الاهتمام الاستخباراتي من جانب الاحتلال بـ "فيسبوك" وغيره من منصات التواصل، انعكس عبر حملات الاعتقال التي استهدفت الناشطين في القدس والضفة الغربية، وأصبحت لوائح الاتهام الإسرائيلية تتضمن تهم التحريض على العنف عبر المواقع الإلكترونية. ووفق تقرير لهيئة شؤون الأسرى والمحررين اعتقل الاحتلال 130 فلسطينيًّا خلال العام الماضي بسبب "نشاطهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، كما قُدمت لوائح اتهام ضد 27 أسيرًا بتهمة "التحريض". وبلغ عدد المعتقلين بهذه التهمة من أبناء مدينة القدس 40 أسيرًا أدين بعضهم لفترات متفاوتة، فيما فرض الاحتلال على آخرين الحبس المنزلي، ومنعهم من استخدام الأجهزة الذكية، أو الدخول إلى حساباتهم عبر مواقع التواصل. وقد أشار حقوقيون إلى نجاح الاحتلال جزئيًا بسياسة كم الأفواه، خصوصًا بعد أن طالت الاعتقالات فتيات من القدس والأراضي المحتلة عام 1948. وبأن هذه الاعتقالات نتاج عمل فرق التجسس الإلكتروني التابعة لأجهزة الاحتلال.

## تغوّل الاحتلال في مواجهة الانتفاضة

استطاعت العمليات الفردية وقيادة الشباب للانتفاضة، تشكيل سماتها الأبرز خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من عام 2015، وأمام تطور الانتفاضة واتساع رقعة انتشارها، اتخذ الاحتلال تدابير أشدّ تغولًا وقسوة، وبدأ بتطبيق إجراءات متعددة ومتتالية، يهدف من خلالها إلى الحدّ من مساحة الانتفاضة وحصارها بأقل قدر ممكن من الخسائر، حيث عمد الاحتلال لنشر حوالي 3000 عنصر من الشرطة وحرس الحدود في أحياء مدينة القدس، وتحويل البلدة القديمة لثكنة عسكرية، لمواجهة تصاعد الانتفاضة.

هذا الحشد العسكري الكبير لم يكن قادرًا على مواجهة الحراك المتنامي، فقرر الاحتلال رفع إجراءاته العقابية بحق الشبان المنتفضين، ففي 2015/9/23 أقر المجلس الوزاري المصغر "الكابينت" خطة لاتخاذ "تدابير وإجراءات عقابية أكثر صرامة" ضد المحتجين بالحجارة والألعاب النارية والمولوتوف بالضفة والقدس المحتلتين، حيث أعطت الإذن للشرطة بإطلاق النار من سلاح "روجر" على راشقي الحجارة، كما أقر "الكابينت" فرض غرامات مالية باهظة على عائلات القاصرين الذين يتم اعتقالهم، إضافةً لسجن من تبلغ أعمارهم بين 14 و18 عامًا وفرض غرامات عليهم. وتابع الاحتلال من إجراءاته لوقف عمليات رشق الحجارة، حيث صادق "الكنيست" في 2015/11/2 على مشروع قانون يتضمن سحب مخصّصات اجتماعيّة من ذوي الطفل المدان برشق الحجارة، كما يفرض غرامة مالية على أهل الطفل المتهم تصل لـ10 آلاف شيكل (3 آلاف دولار).

صورة أرشيفية: أحد جنود الاحتلال يحمل سلاح القناصة "روجر" خلال إحدى المواجهات

تصعيد العقوبات على راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة، أتى بالتوازي مع إجراءات أخرى لعزل الأحياء المقدسية، ففي 2015/10/18 قامت شرطة الاحتلال بتشييد جدار أسمنتي في جبل المكبر، كحاجزٍ لمنع شباب الانتفاضة من رشق مستوطنة "أرمون هنتسيف" بالحجارة والزجاجات الحارقة، ولكن الاحتلال أوقف العمل به نتيجة للانتقادات الكبيرة التي طالته. وما لبث أن أعاد الاحتلال تقسيم البلدة القديمة، عبر إقامة المكعبات الأسمنتية والسواتر الترابية التي وصل عددها لـ 38 حتى 2015/10/21 وشملت 17 نقطة تفتيش،





و20 مكعبًا أسمنتيًا، وساترًا ترابيًا واحدًا. وأمام تصاعد هجمات المقاومة على محطات الحافلات في القدس، أمر نتنياهو في 2015/12/14 بوضع حواجز أسمنتية في مئات محطات الحافلات في القدس المحتلة بعد ساعات من عملية دهس قام بها عبد المحسن حسونه (21 عامًا) من سكان بلدة بيت حنينا في القدس المحتلة، والتي أدت إلى إصابة 14 مستوطنًا.

## هدم منازل الشّهداء سياسة قمع ودليل فشل

لم يكن إلقاء الحجارة هو العمل المقاوم الأبرز في الانتفاضة فقط، فقد كانت العمليات الفردية وعلى رأسها الطعن والدهس هي الأكثر شيوعًا، حتى أطلقت عليها تسمية انتفاضة السكاكين إلى جانب انتفاضة القدس، وكما كان تعامل الاحتلال مع الأولى تعاملًا قاسيًا متغولًا، فقد حاول الاحتلال تطبيق إجراءات كثيرة للحد من هذه العمليات ولحمل رسائل متعددة، وكان أولها عمليات القتل المباشرة لمنفذي العمليات حيث أشارت إحصائيات بأن ثلثي الشهداء الفلسطينيين هم من منفذي العمليات الفردية، ولكن الاحتلال لم يكتف بقتل منفذي العمليات فقد حاول إرسال رسائل رعب وإخضاع عبر إجراءات تستهدف ذوي الشهداء من الاعتقال والتفتيش التعسفي لمنازلهم، وصولًا لعمليات هدم وتفجير هذه المنازل.

لم يكتف الاحتلال بقتل منفذي العمليات الفردية، فقد حاول إرسال رسائل رعب وإخضاع، عبر إجراءات تستهدف ذوي الشهداء من الاعتقال والتفتيش التعسفي لمنازلهم، وصولًا لعمليات هدم وتفجير هذه المنازل. بدأت سلطات الاحتلال بهذا الإجراء في 2015/7/1 مع صب منزل الشهيد عدي أبو جمل بالباطون المسلح.
وظف الاحتلال تفجير المنزل، ليس لإيذاء عائلة الشهيد فقط، بل ليحدث أكبر ضرر في المباني المحيطة به، وتعميم العقوبة بأكبر قدر ممكن

بدأ الاحتلال بهذه الإجراءات قبل اشتداد الانتفاضة ، فقد قامت قواته في 2015/7/1 بصب منزل الشهيد عدي أبو جمل بالباطون المسلح بعدما أغلقته بالحديد، وكانت المحكمة

الإسرائيلية العليا قد صادقت في 2014/12/31 على قرار يقضي بهدم منازل 4 شهداء مقدسيين، بتهمة ارتكابهم عمليات في المدينة، وتنفيذهم عمليات خلال هبة أبو خضير في نهاية عام 2014. ثم عاد طرح هذا الإجراء "العقابي" في جلسة "الكابينت" المنعقدة في 2015/10/5، حيث طلب نتنياهو من وزيرة القضاء أيليت شاكيد تسهيل إجراءات هدم منازل الفلسطينيين ممن ينفذون عمليات ضد الاحتلال، في حين طالب وزير التربية والتعليم نفتالي بينت بالبناء في المستوطنات عقب كل عملية ينفذّها فلسطينيون.

بعد هذا التحريض الرسمي لم ينتظر منزل الشهيد غسان أبو جمل كثيرًا، ففي 2015/10/7 قامت قوات الاحتلال بتفجير منزله الكائن في جبل المكبر جنوب القدس المحتلة، وقد أحدث التفجير دمارًا هائلًا في ستة منازل في حي عائلة أبو جمل، وشردت 7 عائلات تضم أكثر من 30 شخصًا، وسبق التفجير تحطيم كل أثاث المنزل لكي لا تستطيع الأسرة استعماله، في حال استطاعت إخراجه. وقد دأب الاحتلال على القيام بهذه العمليات وسط حشد ضخم من الشرطة والقوات الخاصة بهدف إيصال رسائل التحذير والخوف لعوائل الشهداء، بهدف الحيلولة من تكرارها لاحقًا، وهو ما حصل في 2015/12/2 عندما اقتحمت قوات كبيرة مخيم شعفاط شمال القدس المحتلة، وأغلقت مداخل المخيم إغلاقًا تامًا من جهة منطقتي شعفاط وعناتا، ومنعت المواطنين من الدخول إليه أو الخروج منه، ثم قامت بتفخيخ وتفجير منزل الشهيد إبراهيم العكاري، الذي أشعل موجة غضب واشتباكات في المخيم.

وأصبح الاحتلال يوظف تفجير المنزل، ليس لإيذاء عائلة الشهيد فقط، بل ليحدث أكبر ضررٍ في المباني المحيطة به، وتعميم العقوبة بأكبر قدر ممكن. وتعاني أسر الشهداء من اعتداءات كثيرة تبدأ من التفتيش المتكرر لمنزل العائلة وتخريب الأثاث والممتلكات الخاصة، كما يتم استدعاء العائلة للتحقيق بشكل متكرر خصوصًا والد المنفّذ وإخوته، وما يرافق ذلك من إهانات نفسية وبدنيّة، إضافةً لتأخر تسليم الاحتلال لجثامين الشهداء واحتفاظه ببعضها لفترات طويلة.





## الانتفاضة تقلق الاحتلال، وتضرب بعض مفاصله

على الرغم من حشد الاحتلال مختلف قدراته الأمنية والاستخباراتية لم يستطع الحدّ من العمليات الفردية، ومع تجدد الانتفاضة المستمرة، استطاعت التأثير على عددٍ من قطاعات الاحتلال المهمة. فعلى الصعيد السياحي، أثرت الانتفاضة ومنذ شهرها الأول على السياحة خصوصًا في مدينة القدس المحتلة، حيث سجلت مجمعات التسوق والمحال التجارية تراجعًا كبيرًا، إضافة لتراجع مجمل الأنشطة السياحية في المناطق المحتلة، وأظهرت معطيات رسمية أن السياحة في القدس تراجعت منذ بداية الشهر الأول من الانتفاضة بنسبة 50%.

هذا التراجع في القطاع السياحي انسحب خلال أشهر الانتفاضة اللاحقة، فقد نشرت صحيفة "معاريف" العبرية تقريرًا في نهاية عام 2015، تضمن أرقامًا عن تراجع في هذا القطاع، حيث فرضت بعض المؤسسات السياحية إجازات اجباريّة للعاملين، وبعضها قام بتسريح عدد من الموظفين، وذلك بسبب الخسائر المادية، ووصلت نسبة التراجع في فنادق الشطر الغربي من القدس لـ 15% مقارنةً مع أرقام عام 2014. وأشارت معطيات "اتحاد جمعيات الفنادق" في الدولة العبرية، إلى أن الأزمة الحالية أخطر مما كان عليه الوضع خلال فترة العدوان على قطاع عزة الأمر الذي دفع وزارة المالية بالتعاون مع بلدية الاحتلال وما يسمى بوزارة "شؤون القدس"، لتقديم مساعدات مالية للجهات المتضررة من قطاع السياحة.

ومع ازدياد العمليات النوعية التي تطال الحافلات العامة الإسرائيلية ومحطات الانتظار، أعاد الاحتلال تفعيل وحدة "حراسة وسائل النقل العام"، وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بأن إعادة تفعيل الوحدة أتى بعد 9 سنوات من تفكيكها، حيث سيتم نشر عشرات الحراس في الباصات ومحطات الانتظار، وأعطي عناصر الوحدة صلاحيات تفتيش الركاب وأمتعتهم، وكذلك المارة. كما تم تسيير دوريات خاصة على مسارات طرق المواصلات العامة خلال

ساعات عمل الباصات، إضافةً لتفعيل نشاطات سريّة لحماية الباصات. وهذا يعكس خوف الأوساط الأمنية لدى الاحتلال، من تطور عمليات الطعن والدهس، إلى عمليات استشهادية أو عبوات متفجرة على غرار الانتفاضة السابقة.



مستوطن ينتظر الباص في إحدى المحطات في القدس المحتلة

جانب آخر من تأثير الانتفاضة على الاحتلال، قدرة المنفذين على إيقاع ضحايا في صفوف جنود الاحتلال ومستوطنيه، فاستنادًا إلى معطيات شرطة الاحتلال، أدت الانتفاضة لمقتل 25 إسرائيليًا خلال ثلاثة أشهر من عمر الانتفاضة، وأصيب 280 آخرون، 8 منهم قتلوا وأصيب 60 آخرون في مدينة القدس المحتلة وحدها. هذه الفاعلية التي تمتعت بها الانتفاضة من ناحية الإثخان في صفوف الاحتلال، أصاب المستوطنين بحالة رعبٍ كبيرة، تسبب بها عدم إدراك متى ومن سينفذ العملية القادمة، وأصبحت إصابة المستوطنين بالحالات النفسية خلال الانتفاضة حالةً مستشرية، ففي إحصاءٍ رسمي صادر عن "الرابطة الإسرائيلية لعلاج الصدمات النفسية"، أظهر أن 8 آلاف إسرائيلي بينهم 1500 في القدس وحدها، أصيبوا بالصدمة النفسية والخوف الشديد خلال أشهر الانتفاضة الثلاثة خلال 2015، كما كشفت هذه الإحصائية بأن مقابل كل قتيلٍ أو مصاب في صفوف الاحتلال هناك 27 إصابة بالصدمة والهلع بحاجةٍ للعلاج، ومن المفارقات التي ذكرها التقرير، بأن عددًا كبيرًا من هذه الإصابات وقعت بعد مشاهدة العمليات على "التلفاز" ولم يكن المصابون موجودين في أماكن العمليات.





استطاعت انتفاضة القدس، تثبيت المقاومة كخيار أولٍ لإنهاء الاحتلال، كما أعادت المسجد الأقصى بما يعانيه من مشاريع التقسيم والتحكم إلى واجهة الاهتمام، فهو من أطلق من باحاته الشرارة الأولى للانتفاضة، ودفع شباب القدس والضفة والأراضي المحتلة عام 1948 للثأر لما يتعرض له من اعتداءات وانتهاكات. هذه القدرات الشبابية التي استطاعت صبغ الانتفاضة، أبرزت دور الجيل المقاوم الجديد الذي كسر حاجز الخوف، وأعاد صور الالتحام المباشر مع جنود الاحتلال، في صورةٍ نادرة من البطولة والشجاعة المطلقة. وكما كان الاحتلال دائمًا لا يعرف سوى منطق القوة، قام بحشد كل طاقاته واستحضار عقوباته الوحشية، لوأد الانتفاضة والحدّ من آثارها، عبر القتل وهدم المنازل وحملات الاعتقال والتنكيل، ولكنه ما استطاع حتى الآن الانتصار في معركة الوعي، فقضايا القدس وفلسطين ظلت الأولوية الرافعة لاستمرار العمل المقاوم.

هذه الفاعلية والقدرة على التأثير في قطاعات الاحتلال، ستدفع نحو استمرار الانتفاضة خلال عام 2016، وكما كانت اعتداءات الاحتلال في الأقصى والقدس والخليل وبيت لحم وغيرها، محركًا دافعًا للعمليات الفردية، فإن عدم تراجع الاحتلال عن مشاريعه التهويدية كفيلٌ في استمرار العمليات والمواجهات، في استجابةٍ طبيعية للواقع المأزوم الذي يعيشه الفلسطيني، مع تفاوت في زخم الانتفاضة بين شهر وآخر، فهي تجسيد لطبيعة الحراك غير المنظم والفردي في مجمل عملياته.

## خامسًا: المشهد الإسرائيلي

شُغلت دولة الاحتلال خلال عام 2015 بتطورين توزعا على طرفي العام فكانت انتخابات "الكنيست" والتحضير لها ومن ثم تشكيل الحكومة في النصف الأول من العام ومن بعد ذلك انتفاضة القدس التي تفاعلت إرهاصاتها بشكل واضح في النصف الآخر منه.

كانت انتخابات "الكنيست" المبكرة وانتفاضة القدس التطورين الأبرز اللذين انشغلت بهما دولة الاحتلال عام 2015 بالإضافة إلى القلق من الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة الست واستمرار حفر الأنفاق وتطويرها في غزة وفي غمار هذه المخاوف ومصادر القلق كان مسؤولون إسرائيليون يتحدثون عن علاقات وتقارب مع "دول عربية وإسلامية تجمعها مع دولة الاحتلال مصالح مشتركة"

نتنياهو، الذي دفع في أواخر عام 2014 باتجاه إجراء انتخابات "كنيست" مبكّرة بعد الخلافات مع وزيري المال يائير لبيد والقضاء تسيبي ليفني وإقالتهما، فاز بأكبر عدد من المقاعد على الرغم من أرقام الاستطلاعات التي كانت تشير إلى احتمالات تراجعه. هذا الفوز مكّن نتنياهو من تشكيل حكومته الرابعة لكنه لم يجعل تشكيل الحكومة أمرًا سهلاً حيث كان عليه الدخول في جولات من المفاوضات مع الأحزاب المختلفة تخطّت الشهر بعد تكليفه من قبل رئيس الدولة بتشكيلها. كما أنّ الأغلبية التي استندت إليها الحكومة هي أغلبية هشة حيث حازت 61 صوتًا في "الكنيست"، من دون أن يعني ذلك حتمية فرط عقدها أو شللها، وكانت النتيجة حكومة يمينية صرفة تضمّ 5 أحزاب هي "الليكود"، و"كلنا" (أسسه موشيه كحلون بعد انشقاقه عن "الليكود")، و"البيت اليهودي" (يتزعمه نفتالي بينت)، وحزبا "شاس" و"يهودت هتوراة" (كلاهما من الأحزاب الحريدية الدينية)، في حين أنّ الحكومة السابقة ضمت أحزابًا تصنف من اليسار/الوسط وفق التقسيم الحزبي المعمول به في دولة الاحتلال، ولكنّها بطبيعة الحال لا يعوّل عليها لإحداث أي فرق في القضية الفلسطينية حيث إنها تتّفق في أطر السياسات العامة مع اليمين.





| الحزب/التحالف | يتزعّمه | المقاعد في "كنيست" 2015 | "كنيست" 2013 | -/+ | المقاعد في الحكومة |
|---|---|---|---|---|---|
| "الليكود" | بنيامين نتنياهو | 30 | 18 | 12+ | 11 |
| "المعسكر الصهيوني" (تحالف حزبي العمل والحركة) | يتسحاق هرتسوغ | 24 | 21 | 3+ | - |
| القائمة الموحدة (تحالف الأحزاب العربية) | أيمن عودة | 13 | 11 (من دون تحالف) | 2+ | - |
| "هناك مستقبل" | يائير لبيد | 11 | 19 | 8- | - |
| "كلنا" | موشيه كحلون | 10 | - | جديد | 3 |
| "البيت اليهودي" | نفتالي بينت | 8 | 12 | 4 - | 3 |
| "شاس" | أرييه درعي | 7 | 11 | 4 - | 2 |
| "إسرائيل بيتنا" | أفيغدور ليبرمان | 6 | 13 | 7- | - |
| "يهودت هتوراة" | يعقوف ليتسمان | 6 | 7 | 1- | 1 |
| "ميريتس" | زهافا غلؤون | 5 | 6 | 1- | - |

وبالنظر إلى مكونات الحكومة الحالية، فإن أيًا من أعضائها إما يعارض إقامة دولة فلسطينية أو أقله لا يكترث لإقامتها. وحديث نتنياهو في أول اجتماع بالحكومة في 2015/5/15 عن الاستمرار في دعم حل دبلوماسي كان سبقه تصريح له في مقابلة لموقع nrg في 2015/3/15، أي قبل يومين من الانتخابات، أنه في حال انتخابه مجددًا فلن تقوم دولة فلسطينية. وعلى الرّغم من أنّ نتنياهو عاد وأعلن التزامه بحلّ الدّولتين بعد تشكيل الحكومة لكنّ الواضح أنّ

ما يعلنه لا يعدو كونه من باب المراوغة السياسيّة التي تطيل أمد وجوده في الحكومة اعتمادًا فقط على إدارة الصراع وليس حلّه طالما أن الحكومة قادرة على تحمّل هذه المراوحة، لا سيما أن الوضع على الجانب الفلسطيني –تحديدًا السلطة، ساهم في إعطاء الاحتلال هامشًا أكبر في فرض شروطه وسياساته على الفلسطينيين إلى أن اندلعت انتفاضة القدس التي كسرت معادلة الأمن تحت الاحتلال. ولا شك في أنّ هذا الموقف الإسرائيلي يضع الكرة في الملعب الفلسطيني حيث إنه من الواضح أنّ محاولات استرضاء الاحتلال ليمن على الفلسطينيين ببعض دولة لن تثمر إلا مزيدًا من سنوات الاحتلال.

شكّل "الخطر الإيراني" الهمّ الأكبر لدولة الاحتلال خلال عام 2015 كواحد من المخاطر الخارجية التي قدمها نتنياهو كأولوية يجب التصدي لها، لا سيما مع اتجاه السداسية الدولية إلى إبرام اتفاق نووي مع إيران. وعلى الرغم من المحاولات الإسرائيلية الحثيثة التي قادها نتنياهو في الأمم المتحدة أو في الكونغرس الأميركي إلا أنّ الرياح الدولية لم تجرِ وفق مشتهى الجانب الإسرائيلي حيث تمّ التّوصل إلى تفاهم حول البرنامج النووي الإيراني في 2015/4/2 على أن يتمّ إنجازه في 2015/6/30، وهو ما تمّ بالفعل.

التطور في الملف النووي الذي لم يرضِ سلطات الاحتلال دفعها إلى اللعب على وتر الاتفاق بين القوى الدولية وإيران لمغازلة "دول سنّيّة تلتقي معنا في الموقف من الخطر الإيراني"، وفق تصريحات نتنياهو. ومن ضمن ذلك تركيز مسؤولين إسرائيليين على الحديث عن لقاءات مع مسؤولين عرب "ليس بين دولهم وإسرائيل اتفاقيات سلام"، وكذلك الدعوة إلى تشكيل تحالفات يمكن من خلالها ليس فقط تشكيل جبهة واحدة ضد "العدوّ المشترك" بل كذلك التمهيد لتوسيع العلاقات بين هذه الدول والاحتلال وإعطاؤها طابعًا علنيًا بحيث تكتسب شرعيتها من ضرورات تفرضها "الظروف الموضوعية". ويأتي في هذا السياق ما كشفته الإذاعة العبرية في أيار/مايو 2015 عن لقاء في عمان جمع مسؤولين عربًا من دول "لا تقيم





علاقات دبلوماسية مع إسرائيل" بمسؤولين إسرائيليين بمشاركة دبلوماسيين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث قالت الإذاعة إن المسؤولين العرب أبدوا رغبتهم في دفع التعاون الأمني بين "دول عربية سنية" و"إسرائيل". وفي مقابلة مع "واشنطن بوست" في حزيران/يونيو، اعتبر وزير جيش الاحتلال موشيه يعلون أنّ "هناك معسكر العرب السنة حيث لإسرائيل مصالح مشتركة مع السنة"، وأشار إلى أنّ "إيران عدوّ مشترك... فإذا كان لدينا الأعداء ذاتهم، إلى جانب مصالح مشتركة، فإنّ ثمّة حيّزًا للتّعاون".

وبغض النظر عن مدى صحة هذه الأخبار كون مصدرها من وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلا أن الإشارة المتكررة إلى "دول سنية" تختزن الكثير من الإشارات إلى حرص دولة الاحتلال على وضع العرب مقابل الفرس والسنة مقابل الشيعة لضمان استمرار حالة التشرذم التي تبقي "إسرائيل" في مأمن طالما أنّها مستثناة من دائرة العداء العربية.

وعلى الرغم من اقتناع "إسرائيل" بأنّ العرب المنشغلين عنها أصلاً لن يخوضوا أي حرب ضدها بعد انشغالهم بالأزمات في سوريا واليمن والعراق والبحرين ومصر وليبيا وغيرها، حيث قال وزير الجيش يعلون في حزيران/يونيو بمؤتمر "هرتسيليا" إنه "لا خوف من غزو الجيوش العربية لإسرائيل"، إلا أنّها لا تزال تترقب خطر اندلاع حرب على الجبهة الشمالية مع حزب الله في لبنان، أو الجنوبية مع حماس في قطاع غزة حيث تشكل الأنفاق كابوسًا للاحتلال، كما تأكّد في المؤتمر السنوي لتحديد المخاطر الاستراتيجية الذي عقده معهد أبحاث مركز الأمن القومي في كانون ثانٍ/يناير 2016.

إذًا، حالة القلق التي تعيشها دولة الاحتلال من إمكانيّة حدوث اختراقات حدوديّة من قبل كيانات غير دولتية، دفعها إلى إحاطة نفسها بالأسوار والجدران، فصادقت في حزيران/يونيو 2015 على إقامة سور على الحدود مع الأردن بكلفة إجمالية 3 مليار شيكل (أكثر من 750 مليون دولار) حيث قال نتنياهو إن الجدار هو من مقتضيات "الأمن الوطني"، وأنه



مقطع من "الجدار الأمني" مع الحدود الأردنية

يضاف إلى "الجدار الذي بنيناه على طول الحدود مع سيناء ومنعنا من خلاله دخول المهاجرين، وكذلك الجماعات الإرهابية؛ وإلى الجدار الذي بنيناه على حدود الجولان". ومع ملاحظة أنّ دولة الاحتلال باتت مطوّقة بالجدران من الجهات كافة، وأنّها تقيم جدارًا مع غزة وجدارًا في الضفة بما فيها القدس، لأسباب تقول إنها أمنية، فهي تؤكد أنها غريبة عن نسيج المنطقة وهي أيضًا غريبة داخل حدود كيانها، وهي إن استطاعت أن تتآلف مع الأنظمة السياسية إلا أنّها تظل ملفوظة على المستوى الشعبي الذي لا يراها سوى كيانٍ غاصبٍ لأرض فلسطين والأراضي العربية الأخرى.

ومع ترقّب مخاطر إيران والاختراقات الحدوديّة وأنفاق حماس والسعي لعزلها ومواجهتها، كان على الاحتلال مواجهة انتفاضة القدس وحالة انعدام الأمن التي كانت من أبرز وأهمّ ارتداداتها على الشارع الإسرائيلي. وحاولت سلطات الاحتلال التعامل مع هذا الخطر فقللت من أهميته بادئ الأمر وتمسكت بتسميته "موجة عنف" يجب تخطّيها من دون تقديم "تنازلات" سياسية ريثما تفقد مقوّماتها الذاتية وتتلاشى، وكان واضحًا حالة العجز التي اعترت سلطات الاحتلال في وقف العمليات الفردية التي تتخطى قدرة أجهزة الاستخبارات والأمن على كشفها مسبقًا لإحباطها، وقد تطرق البند المتعلق بانتفاضة القدس للحراك الذي بدأ في القدس ثم انتقل إلى الضفة وإلى الداخل الفلسطيني المحتل كما غزة المحاصرة التي شاركت بما أمكن من قلب الحصار. وساهمت الانتفاضة في انكشاف الحكومة الإسرائيلي





على الهشاشة التي شُكلت على أساسها فظهرت الخلافات بين مكوناتها على خلفية عدم القدرة على المحافظة على أمن الإسرائيليين، وقاد نفتالي بينت، زعيم "البيت اليهودي"، الهجوم على نتنياهو العاجز كما ظهرت الخلافات بين المستويين السياسي والأمني حول آليات مواجهة "العنف الفلسطيني" وإخماده.

شعبيًا، انتهى عام 2015 على شعور الإسرائيليين بفقدان الأمن حيث أظهر استطلاع نشرته صحيفتا "معاريف" و"جيروزاليم بوست" في 2015/12/6 أنّ 77% من المستطلعة آراؤهم يشعرون بانعدام الأمن، بينهم 52 % "لا يشعرون بأمن كبير" و25% "يشعرون بانعدام تامّ للأمن. كما أنّ استطلاعًا للقناة العبرية الثانية نشرت نتائجه في 2015/10/10 أظهر أنّ الإسرائيليين غير راضين عن نتنياهو بعد انتفاضة القدس وأعلن 73% من المستطلعة آراؤهم أنهم غير راضين عن أدائه وسياساته بعد اندلاع الانتفاضة. ووفق 22% من المستطلعين، فإن أفيغدور ليبرمان ("إسرائيل بيتنا") هو الأكثر أهلية للتعامل مع الشؤون الأمنية مقابل 17 % اختاروا نفتالي بينت ("البيت اليهودي") في حين حل نتنياهو ثالثًا بنسبة 15%. علمًا أن شعبية نتنياهو لم تتأثر سلبًا على خلفية الحرب على غزة عام 2014 بل شهدت ارتفاعًا في تلك الفترة.

أما في ما يتعلّق بالموقف الإسرائيلي من إجراء مفاوضات بين "إسرائيل" والسّلطة الفلسطينية، فأظهر استطلاع "مؤشر السّلام" الذي يجريه "معهد إسرائيل للدّيمقراطية" النّتائج الآتية لشهر تشرين ثانٍ/نوفمبر 2015 (مع مقارنة بنتائج الاستطلاع حول السّؤال ذاته عامي 2014 و2016):

| | تشرين ثان/نوفمبر 2015 (الاستطلاع ما بين 11/30-2015/12/1) | كانون ثان/يناير 2016 (26-2016/1/28) | أيلول/سبتمبر 2014 (16-2014/9/18) |
|---|---|---|---|
| مؤيّد بشدة | % 30,6 | %31,8 | %31,3 |
| مؤيد | %31,2 | %30,0 | %26,0 |
| معارض | %17,4 | %16,5 | %14,3 |
| معارض بشدة | %15,7 | %16,3 | %23,2 |
| لا أعرف/لا إجابة | % 5,0 | %5,3 | %5,3 |

وفي ما يخصّ القدس تحديدًا، وفي وقت أعلن فيه نتنياهو خلال الاحتفال بالذكرى الـ48 لاستكمال احتلال القدس أنّ "القدس لن تقسم مجددًا، وستبقى دائمًا تحت السيادة الإسرائيلية"، أظهر استطلاع أجري في أيار/مايو ونشرت نتائجه في 2015/5/18 أنّ 50 % من الجمهور الإسرائيلي يوافقون على تقسيم القدس وإعطاء الأحياء العربيّة للسّلطة الفلسطينيّة كما أنّ حوالي 25 % من المستطلَعين لا يمانعون تسليم الحيّين الإسلامي والمسيحي في البلدة القديمة إلى السّلطة. وكان استطلاع نشر في "معاريف" العبرية في 2015/5/17 أظهر أنّ 92 % من الإسرائيليين اليهود يعتبرون القدس عاصمة للدولة العبرية في يحين يطالب 8 % منهم الحكومة بأن تنظر في اعتماد "تل أبيب" عاصمة.





ومع ملاحظة أنّ الاستطلاعين سابقان على انتفاضة القدس، فإنّ استطلاعًا نشرته "معاريف" في 2015/10/14، أي بعد الانتفاضة، أظهر أن 66 % من الإسرائيليين يقولون إنّ الأحياء الفلسطينية في القدس ينبغي ألا تكون جزءًا منها.

لا شك في أن هذه الأرقام تشير بوضوح إلى إمكانية تغيّر موقف الرأي العام الإسرائيلي تجاه قضايا مفصلية كقضية "اعتبار القدس الموحدة عاصمة اسرائيل" وقد كان للانتفاضة التأثير الكبير في هذا التغيير.

ومع هذه الاستطلاعات والاتّجاهات في الرأي العام الإسرائيلي، لا تزال الهجرة تسجل معدلاً سلبيًا في القدس كما أظهرت أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية الصادرة عام 2016. ووفق هذه الأرقام، سجلت القدس "هجرة سلبية" عام 2014 بلغت 6740، ففي حين انتقل إلى المدينة 10,351 شخصًا فقد تركها 17,091 شخصًا بالمقابل، معظمهم من الشباب. وتلت "أشدود" جنوب "إسرائيل" القدس بمعدّل الهجرة السلبية حيث بلغ 2280، والسبب الأرجح في ذلك هو الصواريخ التي أطلقتها المقاومة على جنوب "إسرائيل" خلال العدوان على غزة ذلك العام. ويشكل استمرار الهجرة السلبية ذريعة للمطالبة بالمزيد من البناء في المستوطنات للتخفيف من "أزمة السكن" عبر تمكين المزيد من اليهود من شراء وحدات استيطانية في القدس والعيش فيها. ولا شك في أن انتفاضة القدس دخلت بقوة ضمن عوامل تشجيع الهجرة العكسية الإسرائيلية من القدس، وهو ما يرجح ظهوره في أرقام الهجرة لعام 2015.

**معدلات الهجرة لعام 2014 من وإلى القدس ومناطق أخرى في فلسطين المحتلة**

| | الوافدون | المغادرون | +/- |
|---|---|---|---|
| القدس | 10,351 | 17,091 | 6740- |
| أشدود | 3,627 | 5,907 | 2,280- |
| حيفا | 7,708 | 8,855 | 1147- |
| تل أبيب | 20,519 | 21,449 | 930 - |

وبموازاة ذلك كلّه، فإنّ المستوى السياسي يعدّ لاستقبال الذكرى الخمسين لاستكمال احتلال القدس والمصادِفة عام 2017 بمجموعة من الفعاليات والمشاريع التي ستنفذ بين عامي 2016 و2020 وتهدف إلى "تعزيز مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل". ولهذه الغاية فقد قررت الحكومة في الاجتماع المعقود في 2015/5/19 تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى تعزيز المدينة اقتصاديًا بالإضافة إلى خطة لإصلاح البنية التحتية في القدس وتشجيع السّياحة إلى حائط البراق المحتلّ عبر افتتاح مركز للزّوّار في المكان عام 2017، ومتابعة أعمال الحفر في المنطقة. وقرّرت الحكومة تنظيم فعاليات عام 2017 في مجالات السياحة، والتعليم، والثقافة، والرياضة. ومع هذه الاستعدادات والتجهيزات فإنّه من الممكن القول إنّ دولة الاحتلال لن تتخلى عن مشروع التّهويد في القدس وستدفع باتّجاه المزيد من الاستيطان للتّخفيف من الهجرة السّلبية وتثبيت اليهود في المدينة، بالإضافة إلى سياساتها العامّة في حمل المقدسيّين على المغادرة لتعديل الميزان الديمغرافي لمصلحة اليهود.





## سادسًا: التفاعل مع القدس على المستوى العربي والإسلامي

### 1. المستوى الفلسطيني:

### أ. السّلطة الفلسطينيّة ومنظّمة التحرير:

لم يكن موقف السّلطة الفلسطينية خلال عام 2015 فارقًا عن المواقف التي راكمتها السلطة منذ إنشائها في اتفاق أوسلو عام 1993 وارتضائها بعزلها وإقصائها عن القدس. ومع عدم وجود السلطة على الأرض في القدس وإغلاق الاحتلال المؤسّسات التّابعة لها ليجبر المقدسيّين على اللجوء إلى مؤسّساته تبدو السلطة قد تماهت مع حالة الإقصاء حيث لا تستحضر القدس في خطابها إلا كجزء من لازمة "إقامة دولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشّرقية". وكما كان حال السلطة وموقفها قبل انتفاضة القدس فإنّ الأمر لم يتغيّر كثيرًا بعد اندلاع الانتفاضة حيث لم تَبدُ السلطة معنية بالوقوف وراء الحراك الشعبي ودعمه، بما فيه من عناصر قوة يمكن استثمارها في القدس والأقصى، بقدر ما كانت تحاول أن تقدّم نفسها للجانب الإسرائيلي والدولي على أنّها البديل الأسلم من "العنف الفلسطيني".

> تبدو السلطة الفلسطينية منسجمة مع اتفاق أوسلو إلى أبعد حد حيث يزداد بعدها عن القدس التي لا ترد في خطابها إلا عندما تشير إلى الجزء الشرقي منها لتسميه عاصمة للدولة الفلسطينية الموعودة، كما تزداد تمسكًا بالتنسيق الأمني مع الاحتلال لضمان بقائها فيما تتلاحق وعودها بمقاضاة الاحتلال أمام محكمة الجنايات الدولية من دون أي اتجاه إلى تفعيل هذا المسار

**<u>عبّاس متمسك بالمفاوضات كخيار وحيد</u>**

على الرّغم من فشل مسار المفاوضات الذي تأكد مرة أخرى عام 2014 مع مفاوضات الأشهر التسع وتمكّن الاحتلال من تمرير خططه على طاولة المفاوضات من حيث الاستمرار

في الاستيطان إلى جانب أمور أخرى، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لا يزال يسعى وراء التفاوض مع الإسرائيلي كخيار يحاول أن يظهر من خلاله على أنه شريك في "السلام" وكقشّة يتعلق بها لضمان عدم انهيار السلطة. فصرّح في افتتاح اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 2015/3/4 قبل أسبوعين من انتخابات "الكنيست"، بأنّه "مستعدّ للتفاوض مع أيّ طرف منتخب" مؤكدًا أنّ "من جاء على رأس السلطة باسم الشعب الإسرائيلي نحن نعتبره الشريك ونتفاوض معه، أيًّا كان هذا الرجل وأيًّا كانت سياساته. ثم عاد وأكّد في نيسان/أبريل أنّه مستعد للتفاوض مع نتنياهو، كممثّل للشعب الإسرائيلي، من دون شروط مسبقة.

وهذا الاستعداد الدائم للتفاوض لم يتأثر باستمرار تهويد القدس ولا بالاقتحامات والاعتداءات المستمرة على الأقصى، ولا بمجريات مفاوضات عام 2013-2014 التي ذهب إليها عباس بعد التخلي عن شرط وقف الاستيطان وخرج منها نتنياهو وقد صادق على عدد من المشاريع الاستيطانية من دون أن تتمكّن السّلطة من التّصدي لها.

## سياسة عباس في مواجهة "إسرائيل": خطوات مؤجلة بشكل دائم

قال محمود عباس في كلمته في 2015/9/30 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين إنّ الفلسطينيين لن يكونوا ملزمين باتفاقية أوسلو ما لم يتلقوا حماية دولية في وجه "إسرائيل"، وقال إنّ هذه الاتّفاقيّة تحتاج إلى تحديث لكنّها لن تستمر في حال الالتزام بها من جانب واحد. وطالب "إسرائيل" بإنهاء الاحتلال والقبول بدولة فلسطينيّة "لأنّ الوضع الحالي غير قابل للاستمرار وسوف نبدأ في تنفيذ الإعلان عن وقف التزاماتنا الموقعة بكلّ السبل السلمية والقانونية، ولن نلجأ إلى العنف". وعدم اللجوء إلى العنف عند عباس يعني عدم مقاومة الاحتلال بل مهادنته والتوعد بالمزيد من الخطوات التي لم تر أيّ منها سبيلاً إلى التنفيذ.





ولا يختلف الأمر في ما يتعلّق بمحكمة الجنايات الدولية، ففي 2015/4/1 أعلنت المحكمة عن انضمام دولة فلسطين بشكل رسمي إليها وكانت السّلطة قدّمت طلب انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة في كانون ثانٍ/يناير 2015. ومع ذلك، فإنّ أي ملف لم يقدّم ولا تزال السلطة تتحدث عن "ملفات سوف تقدّم" وأخرى يتم إعدادها، وهذا ما درجت على إعلانه خلال السنوات الماضية بانتظار أن تصبح عضوًا في المحكمة. وعلى الرغم من الحديث عن إحالة ملفات إلى المدعية العامة إلا أنّ عدم إنشاء دائرة تمهيدية في المحكمة باسم حالة فلسطين يثبت عدم التقدّم، أقله بشكل رسمي، بأيّ ملف يمكن أن يؤكد لجوء السلطة إلى المسار القانوني لمواجهة الاحتلال.

## التّنسيق الأمني

في 2015/3/5 قرّر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال انعقاد الدورة العادية السابعة والعشرين للمجلس، وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال. لكنّ انتهاكات الاحتلال واعتداءاته على الفلسطينيين واستمراره في مشاريع تهويد القدس ومساعيه إلى السيطرة على المقدسات، لا سيما الأقصى، لم تقنع عباس بضرورة وقف التنسيق بل إنّ الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2015 شهدت مزيدًا منه حتى شهد لعباس قادة الاستخبارات والجّيش بالتعاون المثمر الذي أدّى إلى إحباط عمليّات أقرّ ماجد فرج، رئيس جهاز مخابرات السّلطة، بأنّها تجاوزت 200 عملية.

هذا الجانب المظلم من "شخصية" السلطة والمنسحب على أجهزتها الأمنية خرقه انخراط ضابط المخابرات مازن عربية، وهو ابن أخت "كبير المفاوضين" صائب عريقات، في انتفاضة القدس عبر تنفيذ عملية إطلاق نار تجاه قوات الاحتلال في القدس في 2015/12/3 قتلته قوات الاحتلال على أثرها. وقد وصفت مجلة "ديفنس نيوز" الأميركية في 2016/1/18 تنفيذ العمليّة من قبل عربية للعملية الذي "كرس مهنته في احتواء العنف من خلال التّنسيق

مع قوات الأمن الإسرائيلية" على أنّها نوع من الفشل الشّخصي لعريقات. وهذه الحالة، وإن كانت فريدة خلال عام 2015، إلا أنها خرق لقاعدة كرّستها السلطة عبر تسخير سلاح أجهزتها لخدمة الاحتلال وأمنه.

### ب. الفصائل الفلسطينية: بين تضاؤل الدور وامتحان الانتفاضة

#### الدور المتراجع مع بداية 2015

سجل تفاعل الفصائل مع قضايا القدس والمقدسات تراجعًا ملحوظًا مع بداية عام 2015، حيث عاد دورهم للتضاؤل من جديد، من حيث مساحة التأثير التي تتمتع بها، نتيجةً للحصار المفروض عليها وضمور بنيتها التنظيمية في المناطق المحتلة، ومع تسجيل الفصائل لمواقف متقدمة وصلت لتبني بعض منفذي العلميات الفردية خلال هبة أبو خضير، عادت الفصائل لنمط التفاعل الرتيب مع المدينة المحتلة، عبر مواكبة الأحداث المستجدة والطارئة، بإصدار البيانات بُعيد الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها الاحتلال بحق المسجد الأقصى والمقدسيين.

> أشارت الفصائل في متابعتها لاعتداءات الاحتلال على الأقصى، لكون المسجد المبارك "جوهر الصراع"، والإشادة الدائمة بدور المرابطين والمرابطات في حماية الأقصى، وبأن العمليات والمواجهات دليلٌ على تمسك أهل القدس بمقاومة الاحتلال، مع قصور واضح في توجيه الرسائل وبناء الوسائل العملية للمواجهة

تابعت الفصائل استمرار الاحتلال بالاقتحامات شبه اليومية للأقصى، وأشارت بتصريحاتها الرسمية لكون الأقصى "جوهر الصراع" مع الاحتلال، كما كانت الإشادة الدائمة بدور المرابطين والمرابطات في حماية المسجد والوقوف في وجه مخططات المحتل. كما تابعت الفصائل العمليات والمواجهات التي جرت في القدس وإعلان دعمها الكامل لها، في تأكيدٍ مستمر بأن المواجهة هي التي سوف تقضي على الاحتلال، وبأن أهل القدس "متمسكون بخيار





المقاومة". ورغم أهمية هذا الخطاب في إبقاء القدس والأقصى محور اهتمام للفصائل، إلا أن تلك الدعوات تبقى عامة، وهي تكرار لدعوة الدول العربية والإسلامية للدفاع عن الأقصى وبذل الجهود لحمايته بكل الوسائل المتاحة، وتماهٍ مع خطاب السلطة في إلقاء اللوم على الآخرين دولًا وأفرادًا، كما تبعد توجيه البوصلة نحو الدول المعنية بواقع الإشراف على الأقصى، مع تغييب واضح للوسائل العملية لتطبيق الدعم المراد، وهي سمة مشتركة لأبرز الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركتا فتح وحماس.

#### الفصائل وبوادر الانفجار المرتقب


تظاهرة في رام الله نصرة للقدس والأقصى

لم تمر الأشهر التي سبقت الانتفاضة عجافًا، بل تصاعدت فيها العمليات والمواجهات ولو لم تتخذ صورة الانفجار الكامل، ويشير مراقبون لدور الفصائل في تصعيد هذا الحراك، عبر الحشد للفعاليات الشعبية وتنظيم مظاهرات الانتصار للمسجد الأقصى خلال أيام الجمع خاصةً، والحراك الطلابي في الجامعات الفلسطينية، ولم يكن للفصائل مصلحةٌ في سبغ هذه الفعاليات التي تصل لحدّ التماس المباشر مع الاحتلال بصبغتها بشكلٍ كامل، نظرًا للحملات التي تعرضت لها إن من قبل قوات الاحتلال، أو عبر الأمن الفلسطيني الذي ساهم في قمع وإنهاء العديد من التظاهرات والفعاليات.

ومع عودة الاقتحامات العنيفة في 2015/7/22 ومن ثم تزامنًا مع الأعياد العبرية في 2015/7/26، وعودة السياسيين الإسرائيليين لاقتحام الأقصى مع العشرات من

المستوطنين والعناصر الأمنية، وارتفاع أصوات التحذير من تقسيم المسجد الأقصى زمانيًا ومكانيًا، عبّرت فصائل المقاومة عن الخطر المحدق بالمسجد الأقصى، وبدأ تفاعل الفصائل أكثر اقترابًا وملامسةً للواقع، حيث دعت للتصدي للمستوطنين وقوات الاحتلال بكل السبل المتاحة. ومع غياب السلطة عن أداء دورها أصبح تشكيل "قيادة وطنية في مدينة القدس" حاجةً ملحة، مع دعوة أهالي الضفة الانتصار للقدس والأقصى.

هذه المحاولة لاستعادة الفاعلية لدى الفصائل، وتوقع انفجار الأوضاع في القدس بناءً على رفع الاحتلال من اعتداءاته، أتت في وقت تدحرجت فيه الأحداث بشكل سريع نحو الانتفاضة من جديد، مما أعاد تسليط الضوء على قدرة الفصائل استعادة زمام المبادرة وبعث العمل المقاوم المنظم في المناطق المحتلة، في مواجهة الاحتلال وأذرعه الأمنية، وعن قدرتها في قيادة الانتفاضة بشكل علني أو سريّ.

## انتفاضة القدس الامتحان الصعب للفصائل

شكلت انتفاضة القدس التطور الأبرز خلال عام 2015، كما كانت الامتحان الأصعب للفصائل الفلسطينية خصوصًا في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، التي تعرضت فيهما الفصائل على مدى السنوات السابقة لحملات تهدف للقضاء على قواعدها التنظيمية، وعلى رأسها حركتا حماس والجهاد، ومع ذلك شكلت عملية "بيت فوريك" التي حدثت في 2015/10/1، منعطفًا مهمًا فهي العملية الأولى في الانتفاضة، وقد وجه الاحتلال الاتهام لحركة حماس.

ومع أن العملية أتت من خارج القدس، فقد سجلت صورةً مهمة لمحاولة الفصائل الانخراط في العمل المقاوم بشكل مبكر في الانتفاضة، ومما يحسب في سجل الفصائل نقطة إيجابية أخرى في مرحلة الانطلاق هذه، وهي عدم تبني حماس مباشرة لهذه الخلية وبوقوفها خلف





العملية التي أدت لمقتل مستوطنين، أظهر ابتعاد الفصائل منذ البداية عن تصدر المشهد، مما ساهم لاحقًا في محافظة الانتفاضة على طابعها الشعبي والفردي، الأمر الذي انعكس على الاحتلال فشلًا في تطويق الانتفاضة والحدّ من العمليات بمختلف أنساقها، على الرغم من قيام القوات الإسرائيلية بحملات اعتقال متكررة وتطبيق إجراءات قمعية متزايدة، فالإطار القيادي للانتفاضة لم يكن فصائليًا بالمعنى التنظيمي السابق، وقدمت حالةً من المرونة العالية الرافعة للعمل المقاوم.

هذه السمة الفردية لمنفذي العمليات مع الانتماء الفصائلي، ظهر مجددًا مع الشهيد مهند الحلبي الذي استشهد في 2015/10/3، وهو من أوائل منفذي العلميات في القدس المحتلة، وقد باركت حركة الجهاد الإسلامي العملية، وتبنت الشهيد الحلبي في بيان لها بأنه أحد كوادرها، معتبرةً العملية "أنها تطور نوعي للمقاومة الفلسطينية ورد طبيعي على جرائم العدو ضد شعبنا ومقدساتنا"، ويرجع مراقبون عودة تبني منفذي العمليات مجددًا، كون المنفذين من أبناء الفصائل ولكن قيامهم بهذه العمليات بقرار فردي، من دون أوامر مباشرة من قيادة الفصائل.

وأمام محدودية تبني الفصائل للعمليات الفردية، والإبقاء على الطابع الشعبي للانتفاضة، وانخراط كوادر التنظيمات في هذه الحالة الشعبية، أظهرت الانتفاضة تباينًا واضحًا بين كوادر حركة فتح وقيادتها، وازدواجية قيادة حركة فتح والسلطة بشخص الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حيث يصر الأخير على عدم التصعيد والحرص على التنسيق الأمني مع الاحتلال، وحصر رؤية التغيير في خيار المفاوضات. ولكن المعطيات عن كوادر حركة فتح أظهرت وجهة نظر أخرى، حيث أصدرت شبيبة فتح بيانًا عبرت فيه عن استمرارها بالانتفاضة، وهدفها من هذا الحراك الذي "هو الحرية والخلاص النهائي من الاحتلال"، ووصل الأمر ببعض قيادات حركة فتح لوصف التنسيق الأمني بأنه "جريمة وأن الواقع تجاوز

مرحلة التنسيق". هذا السقف المرتفع الداعم للانتفاضة والمشارك في فعالياتها، يعطي تصورًا عن الخلاف الكبير بين إرادة الشارع الفلسطيني والشباب خصوصًا، وبين مشاريع السلطة ومسارها، وهو جيل لم يقدم له مسار المفاوضات والتنسيق الأمني أي هامشٍ من التقدم والتغيير، في ظل إبقاء الاحتلال على سياسة الاعتداء على المقدسات، ومصادرة حقوق للفلسطينيين في القدس أو الضفة الغربية.

وأمام تجربة الفصائل خلال ثلاثة أشهر من عمر الانتفاضة في عام 2015، يجب عليها الاستثمار في رفد الحراك الشعبي، عبر دعم الفعاليات والمظاهرات الجماهيرية والمواجهات عند نقاط التماس وعلى الحواجز الأمنية، التي تشتت جهود الاحتلال وتبقيه في حالة دائمة من الاستنفار، مع إمكانها تقديم البيئة الملائمة للقيام بعمليات فردية "نوعية" في عمق المناطق المحتلة، والتي تساهم في تعزيز معادلة الرعب، وجعل العمليات الفردية أكثر تأثيرًا وأشد وطأة.

**2. الأردن:**

شارك الأردن في أواخر عام 2014 في إخماد الهبّة الشعبية (هبة أبو خضير) تحت مسمّى "منع أسباب التوتر في القدس" حيث جرت سلسلة من الاتصالات توجت باجتماع في عمان في تشرين ثانٍ/نوفمبر باجتماع جمع كلاً من ملك الأردن عبد الله الثاني، ورئيس حكومة الاحتلال، ووزير الخارجية الأميركي جون كيري. وعاد إلى لعب الدور ذاته في عام 2015 بعد اندلاع انتفاضة القدس والسعي إلى "احتواء الوضع" و"تنفيس التوتر" لينتهي الأمر باتفاق برعاية كيري يقضي بتركيب كاميرات مراقبة في الأقصى. وفي ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات، خصوصًا الأقصى، يبدو الأردن عالقًا بين فكي كماشة، فهو من جهة لا يستطيع الإكثار من انتقاد الممارسات الإسرائيلية لكيلا يبدو فاقدًا للسيطرة ونظرًا لاعتقاد الأردن أنه بحاجة إلى "إسرائيل" في هذا الظرف الذي تمر فيه المنطقة، كما أنّه





من جهة أخرى لا يستطيع السّكوت على الاقتحامات الاستفزازية للأقصى لما يشكل ذلك من إحراج له.

وقد أعاد الأردن في 2015/2/2 السفير الأردني إلى "تل أبيب" بعد أن استدعاه في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2014 على خلفية إغلاق الاحتلال المسجد الأقصى بوجه المسلمين عقب إطلاق النار على الحاخام يهودا غليك الداعي إلى توسيع اقتحامات الأقصى والسماح لليهود بالصلاة فيه بحرية. وقال الأردن إنّ الهدف من الخطوة هو إرسال رسالة إلى "إسرائيل" حول مدى خطورة الوضع. قرار إعادة السفير الأردني استند إلى أنّ "إسرائيل اتخذت خطوات لتخفيف التوتر في الأقصى". وعلى فرض صحّة ذلك، إلّا أنّ تصاعد الاعتداءات والاقتحامات ابتداء من ذكرى "خراب المعبد" في تموز/يوليو 2015 وإجراءات تكريس تقسيم المسجد والتّفرد به لم يتبعها أيّ إجراءات أردنية على مستوى العلاقات الدبلوماسية لا لجهة طرد السفير الإسرائيلي ولا استدعاء السفير الأردني من "تل أبيب". إلا أن الإعلام تحدّث عن رفض الملك الأردني الرد على الاتصالات الهاتفية من نتنياهو إلى أن كان اتفاق الكاميرات الذي "أنقذ العلاقة الأردنية-الإسرائيلية" وفقًا لصحيفة "هآرتس".

وفي محاولة لاتخاذ خطوة تعبّر عن جدية في التعاطي مع الاعتداءات الإسرائيلية، قدّم الأردن مشروع قرار في أيلول/سبتمبر 2015 لمناقشته في مجلس الأمن لكنّ مسودة القرار وقعت في دائرة مطالبة الاحتلال بالسّماح للمسلمين بالصلاة في الأقصى والتّعبّد بسلم وهدوء، ومن دون أعمال عنف واستفزاز؛ وهو الأمر الذي يكرّس الوضع القائم الذي يحاول الاحتلال تثبيته منذ انتفاضة الأقصى عندما أقصى الأوقاف عن المسجد وحجّم دورها.

وكان تقرير لمجموعة الأزمات الدولية صادر في حزيران/يونيو 2015 أشار إلى تصريحات مسؤولين أردنيين لنظرائهم الإسرائيليين حول إمكانية استعادة الوضع كما كان قبل عام 2000 إن منعت "إسرائيل" اليهود المتدينين والجنود باللباس العسكري من دخول

الأقصى. وهو الأمر الذي أكّدته مصادر أردنية لجريدة الرأي الأردنية الصادرة في عمان (2015/10/22) بالقول إن الأردن متمسّك باستعادة إدارة السياحة في الأقصى بشكل كامل وفقًا لما كان الأمر عليه قبل انتفاضة الأقصى إذ كان البرنامج بيد الأوقاف الإسلامية بحيث يسمح بدخول غير المسلمين من خلال إدارة الأوقاف ومن دون الحاجة إلى الشّرطة والقوّات الخاصّة الإسرائيليّة.

### 3. الدول العربية والإسلامية الأخرى

لم تقدّم الدول العربية والإسلامية بشكل عام أي جديد تجاه القدس والأقصى بل إنّ الفتور هو الصبغة العامة للموقف الرسمي العربي والإسلامي في ظلّ إعادة ترتيب الأولويات، مع العلم أن القضية الفلسطينية قبل بدء ما سمي بالثورات العربية لم تكن تلقى الاهتمام الكافي على المستوى الرسمي. وبالإضافة إلى ضعف الموقف وعدم ملامسته الحد الأدنى مما ينبغي تقديمه لدعم القدس والمقدسيين في وجه الاحتلال وغياب أي احتضان لانتفاضة القدس فإن العام المنصرم شهد تزايد الحديث عن علاقات تطبيعيّة بين "إسرائيل" من جهة ودول عربية وإسلامية من جهة أخرى تحت مسميات التطبيع والتنسيق والتعاون الأمني.

> لم تشكل الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى أي دافع لموقف حازم من الدول العربية والإسلامية كما أن التقارب مع الاحتلال بات يتجاوز الغرف المغلقة حتى أن صور اللقاءات والمصافحات مع مسؤولين إسرائيليين أصبحت تتداول من دون أن تشكل إحراجًا لأصحابها

فالقمّة العربيّة السّادسة والعشرون (المنعقدة في 28-2015/3/29 في شرم الشيخ بمصر) اختتمت بإعلان شرم الشّيخ الذي أكّد التضامن العربي في التّعامل مع التّطورات في المنطقة وجاء خلوًّا من أي إشارة إلى فلسطين. وقرر المجتمعون اعتماد مبدأ إنشاء قوة عسكرية عربية تشارك فيها الدول بشكل اختياري. وتضطلع القوة، وفق القرار، "بمهام التدخل





العسكري السريع وما تكلف به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية، وتشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي، بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية بناءً على طلب من الدولة المعنية". ولم يشر الإعلان إلى دولة الاحتلال كأولى التحديات التي تهدد أمن وسلامة الدول الأعضاء إذ لا تزال الدول العربية متمسكة بـ "مبادرة السلام" التي طرحت في قمة بيروت عام 2002.

ثمّ كان اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة في 2015/9/13، وكانت قوات الاحتلال اقتحمت الأقصى فجرًا قبل الاجتماع ووصلت قواتها إلى منبر صلاح الدين. وقال بيان وزراء الخارجية "نشجب بشدة هذا التجرّؤ الإسرائيلي على المسجد الأقصى، ونشدد على ضرورة التصدي لمثل هذه الأعمال العدوانية بكل الطرق المتوافقة مع القانون الدولي وآليات العدالة الدولية حتى ترتدع سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن مثل هذه النوايا والأعمال". لكن الشجب الشديد كان سقف الموقف وبه "تصدت" الدول العربية لهذه الأعمال العدوانية وردعت الاحتلال.

أمّا المحاولة العمليّة للتّضامن مع القدس والأقصى فقد كانت عبر قرع باب مختلَف على دخوله بين أطياف الأمة، وهو زيارة المسجد والقدس تحت الاحتلال الإسرائيلي. فأمين عام منظمة التعاون الإسلامي إياد مدني الذي دخل القدس وزار الأقصى في 2015/1/5 بالتّنسيق مع الاحتلال دعا إلى زيارة القدس لفكّ الحصار عن المدينة والتأكيد أنّها عاصمة الدولة الفلسطينية، مقدمًا هذه الزّيارة على أنها الطريقة الأولى لدعم المقدسيين.

وكرّست مصر العام الفائت لدعم الحصار الإسرائيلي على غزّة وتشديده عبر إغراق الأنفاق بالمياه من جهة والتقشف في فتح معبر رفح ليكابد الفلسطينيون على مدار العام معاناة الانتظار على المعبر. وعلى الرغم من تعنت الاحتلال حيال الفلسطينيين وتصعيده وتيرة التهويد في الأقصى وزيادة اعتداءاته على المسجد الأقصى فإن القاهرة شهدت في

2015/9/9 إعادة فتح السفارة الإسرائيلية بعد 4 سنوات من إغلاقها بعد أن اقتحمها متظاهرون في 2011/9/10 ما حمل الدبلوماسيين وعائلاتهم إلى مغادرة القاهرة. وعلى الرغم من أن مقر السفارة الجديد هو منزل السفير الإسرائيلي مع فريق عمل أصغر مما كان عليه سابقًا (ما يعني استمرار الهاجس الأمني) وأن القاهرة رفضت أي اقتراح إسرائيلي حول مقر جديد للسفارة إلا أن ذلك لا ينفي حالة التقارب بين الجانبين المصري والإسرائيلي لم تتجلّ فقط في "التعاون والتنسيق" بين الجيش والمخابرات في البلدين بل كذلك في تصريحات حول ضرورة "توسيع السلام ليشمل دولاً عربية أخرى" كما قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مقابلة مع أسوشيتد برس في 2015/9/26 على هامش الدورة السبعين للأمم المتحدة.

وكان لافتًا خلال العام الماضي قيام البابا تواضروس الثاني بزيارة القدس في 2015/11/26 بررها بأنها "تأدية لواجب إنساني"، وهو تشييع الأنبا أبراهام مطران القدس والشرق الأدنى. زيارة بابا الأقباط إلى القدس هي الأولى منذ 53 عامًا حيث كان المجمع المقدس قرر في جلسته بتاريخ 1980/3/26 منع سفر المسيحيين للحج في الأراضي المقدسة عقب اتفاقية كامب ديفيد. وقد أثارت الزيارة التي تمت عبر "تل أبيب" جدلاً حول دلالتها في هذا الوقت وما إذا كانت كسرًا لقرار المجمع المقدّس وتطبيعًا دينيًا أم تساوقًا مع النظام في التقارب مع "إسرائيل".

وهكذا، لا يقف المستوى الرسمي العربي والإسلامي عند حدّ العجز والتقاعس عن نصرة القدس والأقصى بل يمدّ للاحتلال يدًا من سلام وأخرى من استسلام ليتلقف الاحتلال ذلك إشارات يتقدّم في ظلّها في مشاريع التّهويد التي تطال القدس والمسجد الأقصى.





## سابعًا: مواقف اللاعبين الدوليين

### 1. الولايات المتّحدة

استمرّ التّوتر بين نتنياهو والرئيس الأميركي باراك أوباما عام 2015 على خلفية موقف نتنياهو من الاتفاق النووي الإيراني ومحاولته عرقلة توقيع الاتفاق، وزادت وتيرة التوتر بعد إلقاء نتنياهو خطابًا في الكونغرس في آذار/مارس بدعوة من رئيس مجلس النواب جون بينر من دون موافقة مسبقة من البيت الأبيض لانتقاد التقارب الأميركي الإيراني. وإلى جانب الاختلاف على النووي الإيراني، كانت القضيّة الفلسطينية سببًا لمزيد من الافتراق بين أوباما ونتنياهو، لا سيّما بسبب تعنت الأخير وتمسّكه بالبناء الاستيطاني. لكن على الرغم مما بدا أنه خلاف وافتراق بين أوباما ونتنياهو فقد التقى الرجلان في 2015/11/9 للتباحث في مسألة تجديد الاتفاق على الدعم العسكري لـ "إسرائيل". وخلال اللقاء أعرب أوباما عن تضامنه مع "إسرائيل" إزاء "العنف" في الضفة الغربية وقال إنه "يدين بأقسى العبارات العنف الفلسطيني ضد الإسرائيليين الأبرياء" مؤكدًا أنه "ليس حقًا لإسرائيل، بل هو واجب عليها أيضًا أن تحمي نفسها". وهو التصريح الذي يعكس انحياز الإدارة الأميركيّة إلى "إسرائيل" التي يشكل احتلالها للأراضي الفلسطينية وسياساتها السبب الأساس في انتهاج الفلسطينيين خيار الانتفاضة.

لم تؤثر العلاقة المتشنجة بين أوباما ونتنياهو في الدعم الأميركي لدولة الاحتلال أو حتى في الانحياز الأميركي للسياسات الإسرائيلية في فلسطين على قاعدة "حق إسرائيل وواجبها في أن تحمي نفسها" وفيما تستمر الإدارة في إدانة الاستيطان تستمر المنظمات والجمعيات "الخ" الاستيطان بمبالغ سنوية معفاة من الضرائب كما أنّ الرعاية الأميركية للاتفاق حول الأقصى في تشرين أول/أكتوبر كان من باب الحرص على عدم تفجر الأوضاع في وجه "إسرائيل" وليس من باب الانتصار للحق الفلسطيني

وعقب الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى واندلاع انتفاضة القدس التي اكتسبت زخمًا بسبب هذه الاعتداءات، أبدت الولايات المتحدة قلقها من تدحرج الأوضاع. وكما تدخلت الولايات المتحدة في نهاية عام 2014 لبحث سبل إحباط هبّة الشهيد أبو خضير تحت شعار وقف التوتر في القدس، فقد تدخلت عام 2015 أيضًا لوقف "التوتر"، وكان من نتيجة تدخلها اتفاق بين الجانبين الأردني والإسرائيلي يقضي بوضع كاميرات مراقبة في الأقصى. ويمكن القول إن الهدف الأميركي من الاتفاق كان الالتفاف على انتفاضة القدس ومنع تمدد المقاومة و التحرّك الفلسطيني ضد الاحتلال.

وبعد قرار المحكمة العليا الأميركي في آذار/مارس رفض تسجيل "إسرائيل" في خانة مكان الولادة على جوازات سفر الإسرائيليين المولودين في القدس (قضية Zivotovsky vs. Kerry)، طالب عدد من أعضاء الكونغرس الرئيس أوباما باستعمال صلاحياته التنفيذية كي يعلن القدس عاصمة لـ "إسرائيل"، واعتبر النائب الجمهوري تيد فرانكس أنّه "بما أن الرئيس أوباما لا يعكس الصوت الموحد للأميركيين بأن القدس عاصمة إسرائيل فهو بذلك يضع الكونغرس في موقف حرج ليثبت للعالم من هم حلفاؤنا". وقال فرانكس إنّ "أوباما خدع الناخبين عندما تحدث عن دعمه للقدس الموحدة"، ودعا فرانكس البيت الأبيض إلى "خطوة جريئة يعترف من خلالها بالقدس عاصمة لإسرائيل وينقل السفارة الأميركية إليها". ولكن يمكن القول إن الثابت في مواقف مرشحي الرئاسة الأميركية بخصوص القدس، لا سيما بعد صدور قرار نقل السفارة الأميركية عام 1995، هي مواقف انتخابية لطمأنة الناخبين اليهود وكسب دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. لكن أي رئيس، أقله إلى هذا الوقت، يدرك أن قرار نقل السفارة، بما يعنيه من اعتراف أميركي باحتلال عام 1967، ليس ممكنًا من الناحية العملية، حتى إن تجاوز أي مرشح إجراء تأجيل تطبيق القرار خلال عهده وقرر المضي في نقل السفارة بما يعنيه من اعتراف بالسيادة الإسرائيلية على كامل القدس التي لا يعترف القانون الدولي بأي سيادة إسرائيلية عليها.





وعاد إلى الواجهة عام 2015 الحديث عن الدّعم الأميركي للاستيطان من قبل "جمعيات ومنظمات خيرية" حيث كشف تقرير لصحيفة "هآرتس" حول الدعم خلال عام 2015 عن تمويل أميركي للاستيطان بطرق التفافية ووفق التّقرير فقد بلغ التمويل حوالي 220 مليون دولار ما بين عامي 2009 و2013 جرى تحويله من حوالي 50 منظمة وجمعية. ويتمّ تحويل هذه الأموال، وهي معفاة من الضرائب كونها من جمعيّات خيرية، إلى البناء والمدارس الدينية والتعليم في المستوطنات، وكذلك شراء منازل الفلسطينيين في الضّفة الغربية، بما فيها القدس، ولدعم عائلات إسرائيليين أدينوا بأعمال إرهابية ضد الفلسطينيين. وأشار التّقرير إلى أن الجمعيات الأميركية تعمل على جمع التبرعات لمصلحة الاستيطان ثم تحولها إلى جمعيات إسرائيلية غير ربحية ومن ثم تقوم هذه الأخيرة بدفع هذه الأموال لتمويل مشاريع في مستوطنات القدس ومناطق الضفة المحتلة.

هذا التمويل الأميركي للاستيطان "من تحت الطاولة" يناقض الخطاب الرسمي الأميركي الذي تتوالى الإدارات الأميركية على إعلان رفضها له باعتباره مخالفًا للقانون الدولي ومعطلاً لحل الدولتين الذي تتبناه الولايات المتحدة. وقد تقدم عدد من المواطنين الأميركيين في 2015/12/21 بدعوى لمقاضاة وزارة الخزانة الأميركية بسبب هذا التمويل لمساهمته بشكل مباشر في خرق القوانين الأميركية والقانون الدولي، وخالفت السياسة الأميركية الخارجية، كما ساهمت في الكثير من الجرائم والاعتداءات التي استهدفت الفلسطينيين. ولا يسعى المدعون إلى حكم يقضي فقط بأن تلغي وزارة الخزانة الإعفاء الضريبي الذي تتمتع به هذه المنظمات بل أيضًا أن تسترد الخزانة مئات الملايين من الدولارات التي "تبرعت" بها هذه المنظّمات لمصلحة المستوطنات. ووفق الدعوى، فإن هذه الجمعيات تعمل وفق أجندة تسعى إلى تخليص الضفة الغربية بما فيها شرق القدس من أي وجود غير يهودي، وقد نجحت في ذلك – حسب الدعوى - بسبب إهمال الخزانة وفشلها في مراقبة ومنع نشاطاتها الجرمية للأعوام الثلاثين الأخيرة على الأقل.

وحيث إنّ الولايات المتحدة على عتبة الاستعداد لانتخابات رئاسية في تشرين ثانٍ/نوفمبر 2016 فإنّ السباق إلى البيت الأبيض لا بدّ من أن يمرّ بالقدس، ما يعني أنّ القدس الموحدة ونقل السفارة ستكون جزءًا من الدعاية الانتخابية للمرشحين وإحدى وسائلهم لجذب الدعم والأصوات.

وعلى أي حال، فإن أوباما الذي تنتهي ولايته هذا العام لم يتمكن من إحداث خرق في الملف الفلسطيني، وإذ هو يستعد لمغادرة البيت الأبيض فلا يمكن التعويل على الأشهر المتبقية من ولايته في ظل الحديث عن استعداده لطرح يأمل من خلاله أن يتمكن الرئيس القادم من المضي في "حل الدولتين". وعلى أي حال، فإنّ الخلاف بين نتنياهو وأوباما لم يؤثر في الدعم العسكري والمساعدة السنوية التي تتلقاها دولة الاحتلال حيث تم الاتفاق مؤخرًا على زيادة الدعم العسكري من 3.1 مليار دولار إلى 4 مليار دولار سنويًا. وبشكل عام، ليس من المتوقع أن تغير الولايات المتحدة موقفها من "إسرائيل" أو توقف دعمها لها، وكل ما تستطيع الإدارة العتيدة فعله هو محاولة منع "تصعيد التوتر في القدس" كي لا تنفجر في وجه الاحتلال، كما أن التركيز سيكون على إعادة الطرفين إلى المفاوضات من باب إدارة الصّراع من دون الغوص في سياسة الحل.

### 2. الاتّحاد الأوروبي

ينطلق الاتّحاد الأوروبي في موقفه من الصّراع العربي الإسرائيلي من الحرص على أن يكون له دور في المنطقة وعلى ضرورة إنهاء الصراع المستمر منذ عقود، ويستند الاتحاد في رؤيته ومبادراته إلى "حل الدولتين" حيث "تنشأ دولة فلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية"، وتحاول الدول الأوروبية، ضمن مظلة الاتحاد، عزل العوامل التي تعرقل هذا الحل. وحاول الاتّحاد الأوروبي التقدم أكثر باتّجاه الضّغط على "إسرائيل" والخروج من حالة الجمود في الملفّ الفلسطيني والاحتلال. ولذلك فقد أقرّت المفوضية الأوروبية، وهي





الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، في 2015/11/11 قرار وسم منتجات المستوطنات، من باب إعلام المستهلك بأصل البضائع المعروضة عليه (وليس من باب العقوبات أو المقاطعة لـ "إسرائيل"). ويستورد الاتحاد من دولة الاحتلال سنويًا بما يقارب 32.2 مليار دولار فيما بلغ حجم ما استورده في عام 2014 حوالي 14 مليار دولار ولا يتجاوز حجم السلع المستوردة من المستوطنات 1,5 % من المنتجات الإسرائيليّة المصدّرة إلى دول الاتحاد. وعلى هذا، فإن وسم المنتجات، وعلى فرض اختيار المستهلك الأوروبي مقاطعتها، لن يكون له أثر كبير على الصعيد الاقتصادي، ولكن يبقى للقرار قيمة معنوية على اعتبار أنّه خطوة عملية في إطار ما تشدّد أوروبا على أنّه مخالفة للقانون الدولي.

> يستند الاتحاد الأوروبي في مقاربته للقضية الفلسطينية إلى مبدأ "حل الدولتين" وهو يحاول عزل العوامل التي يمكن أن تعرقل هذا الحل كما يعمل على إحياء مسار المفاوضات لكسر الجمود على هذا المسار وقد شهد عام 2015 تشنج العلاقة بين دول أوروبية ودولة الاحتلال على خفية مرتبطة برفض لقاء مسؤولين إسرائيليين في شرق القدس وكذلك تفعيل قرار وسم منتجات المستوطنات

القرار الأوروبي لم يعجب "إسرائيل" التي وصفته بالخطوة التعسفية، فأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في 2015/11/29 عن الاتّجاه إلى إعادة النظر في المدى الذي ستسمح "إسرائيل" به للتدخل الأوروبي في قضايا تتعلق بالعملية السياسية مع الفلسطينيين. كما أنّ وزارة الخارجية الإسرائيلية كانت وجّهت في 2015/11/11 تقريعًا إلى سفير الاتحاد الأوروبي إلى "إسرائيل" لارس فابورغ أندرسن، على خلفيّة قرار الاتحاد كما أبلغته بإلغاء سلسلة من الاستشارات الدبلوماسية حول حقوق الإنسان والمنظمات الدولية التي كان مخططًا عقدها بين الطرفين.

وشهد عام 2015 بعض الأزمات الدبلوماسية بين بعض دول الاتحاد و"إسرائيل" على خلفية الموقف من شرق القدس إذ إن الموقف الأوروبي يميل إلى عدم الاعتراف بسيادة "إسرائيل" على شرق القدس. وفي هذا الإطار، ألغى نائب المستشار النمساوي، راينهولد ميترلهنر، زيارته إلى دولة الاحتلال بعدما أصر وزير العلوم الإسرائيلي أوفير أكونيس (ليكود) أن يتمّ اللقاء بمكتبه في الشيخ جراح تحت طائلة رفض لقاء المسؤول النمساوي، فقرّر الأخير إلغاء الزيارة. كما ألغى وزير الخارجية البلجيكي ديديه رايندرس، زيارة إلى دولة الاحتلال بعدما أعلن نتنياهو بصفته وزيرًا للخارجية رفضه لقاء الوزير البلجيكي على خلفية قرار الاتحاد الأوروبي وسم منتجات المستوطنات.

الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، لا سيما في أيلول/سبتمبر، قابلها الاتحاد بدعوة الأطراف إلى الهدوء والتحذير من أي "استفزاز"، وإلى المحافظة على الوضع القائم. واعتبرت المفوضية الأوروبية أنّه من المهم أن "يمارس الأطراف الهدوء وضبط النفس والاحترام الكامل للأماكن المقدّسة".

وفي التّقرير السنوي الصادر عن بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله لعام 2014 والذي تم تسريبه في آذار/مارس 2015، دعا القناصل دولهم إلى تفعيل قرار وسم منتجات المستوطنات، وإلى مواصلة دعم وتطوير وتنسيق الاستراتيجية الفلسطينية الخاصة بشرق القدس، وممارسة الضّغوط لإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية المغلقة فيها بالإضافة إلى العديد من التوصيات الأخرى. وفي الجانب المرتبط بـ "الهوية الدينية والثقافية"، أوصى التّقرير بدعم الحوار بين الأديان في القدس وتشجيعه، والاحترام المتبادل للأماكن التّاريخيّة والثقافية المرتبطة بالأديان الإبراهيمية واحترام الأماكن المقدسة الخاصة بهذه الأديان. وفي المسجد الأقصى تحديدًا دعا القناصل إلى "المحافظة على سلامة الحرم الشريف/جبل المعبد والمحافظة على الوضع القائم فيه".





يحاول الاتّحاد الأوروبي ودوله إثبات ترجمة عمليّة للالتزام بـ "حل الدولتين" ويدفعون باتجاه تطبيقه مع تأكيد الالتزام برفض احتلال عام 1967 ومن ذلك شرق القدس، كما ينظر الاتحاد إلى المسجد الأقصى على أنّه مصدر للقلق والانفجار. وعلى الرغم من الاندفاعة الأوروبيّة باتجاه وسم منتجات المستوطنات، على محدودية أثره في حجم التبادل الأوروبي الإسرائيلي، فإن القرار لن يكون له أثر كبير ما لم يقترن بإجراءات وخطوات أوروبية إضافيّة وأخرى فلسطينية تسعى لإنهاء الاحتلال وتضع حدًّا للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي.

## ثامنًا: أبرز الاتّجاهات المحتملة لعام 2016

لا شكّ في أنّ انتفاضة القدس تمكنت –ولو بشكل مؤقت– من إحباط مشروع تقسيم الأقصى زمنيًا، وأنها أثبتت أن معادلة الأمن تحت الاحتلال لا يمكن أن تستقيم، وأن استمرار الاحتلال لن يجلب الهدوء للإسرائيلي. ولا شكّ أيضًا في أنّ الاحتلال لم يتمكّن من بيع الفلسطينيين وهم العيش بـ"سلام" في ظل ما يسميه تسهيلات لا تعدو كونها تعمية على حقوقهم التي يأمل الاحتلال في ابتلاعها، لا سيّما حقهم في تحرير أرضهم ومقدساتهم. وبينما يجتهد الاحتلال في تهويد القدس من جهة والانقضاض على الحراك الفلسطيني من جهة أخرى فإنّ الدول العربية والإسلامية تغيب عن دعم القدس والمقدسيين، كما أنّها تغيب بشكل أكبر عن دعم انتفاضة القدس على الرغم مما يمكن أن تشكله الانتفاضة من رافعة للفلسطينيين في وجه الاحتلال.

ويمكن من خلال تتبّع مسار التّطورات خلال العام الماضي، وملاحظة سلوك مختلف الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية تبيّن المسارات الآتية خلال عام 2016:

1. يسعى الاحتلال عبر منظومة من الإجراءات والتدابير "الردعية" و"العقابية" كما يسمّيها، إلى القضاء على انتفاضة القدس كما أنّ السلطة الفلسطينية متمسكة بالتنسيق الأمني فيما رئيسها يكرر تعهداته بعدم السماح بتطور الانتفاضة أو "إطلاق رصاصة واحدة" في الضفة الغربية. لكن على الرغم من ذلك، فقد تمكن الشباب الفلسطيني من اختراق الإجراءات المفروضة من الاحتلال والسلطة ولم تمنعه إجراءات الاحتلال بحق منفذي العمليات، ومنها القتل الفوري ومعاقبة عوائل الشهداء، من تنفيذ المزيد من العمليات حيث دخلت الانتفاضة شهرها السادس. وبناء على ذلك، يمكن القول إنّ انتفاضة القدس مرشحة للاستمرار خلال عام 2016، بصرف النظر عن وتيرة عمليات الطعن والدهس التي تتأثر بمدى القدرة على تجاوز إجراءات الاحتلال الأمنية والحواجز وغيرها. كما أنّ الإجراءات ذاتها التي تفرض مزيدًا من التضييق على الفلسطينيين، واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى، والخلافات بين مكونات الحكومة الإسرائيلية وبين المستوى الأمني والسياسي





حول الانتفاضة، وكذلك استمرار انسداد الأفق السياسي كلها يمكن أن تشكّل عاملاً دافعًا للفلسطينيين للاستمرار في مقاومة الاحتلال ومقارعته. وبالنظر إلى نوعية العمليات التي ينفذها الشباب الفلسطيني ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، فإنه من المتوقع أن تدفع نسبة عمليات إطلاق النار وتلك التي لها طابع عسكري.

2. مع إعداد الاحتلال لاحتفالات يوبيلية في الذكرى الخمسين لاستكمال احتلال القدس (أي ما يسميه الاحتلال ذكرى توحيد القدس) والإعلان عن رصد ما يزيد على 100 مليون شيكل لتهويد الحائط الغربي وجنوب الأقصى، فإنّ مشاريع تهويد القدس والأقصى مرجحة للاستمرار والتصاعد في ظل استمرار الحديث عن القدس الموحدة وإعلان وزير الثقافة الإسرائيلي نفتالي بينت أنّ العام الدراسي القادم سيكون تحت شعار "القدس الموحدة".

3. يشكل الأقصى ركنًا أساسيًا في مشروع التهويد الديني، ومن المتوقع عودة الاقتحامات بشكل متصاعد، لا سيما في موسم الأعياد اليهودية، كما من المرجّح أن تعود المحاولات المحمومة لتقسيم الأقصى. وسيكون للاحتلال هامش أكبر في التحرك على هذا الصعيد حيث ستتبلور آثار حظر الحركة الإسلامية–الجناح الشمالي في الأراضي المحتلة عام 1948 ودور القرار في تراجع الرباط في الأقصى. كما أنّ منطقة جنوب الأقصى، خصوصًا سلوان، مرجحة لتشهد مزيدًا من التهويد سواء عبر مشاريع الأبنية التوراتية التي ستقام في الناحية الجنوبية من المسجد أو توسع الجمعيات الاستيطانية التي تحظى بالدعم والمباركة من الجهات الحكومية في دولة الاحتلال.

4. على الرغم من أمنيات السلطة الفلسطينية في العودة إلى المفاوضات وإبداء استعدادها للتفاوض مع من "يمثل الشعب الإسرائيلي"، وكذلك محاولات دول الاتحاد الأوروبي دفع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى طاولة المفاوضات يبدو هذا الأمر غير مرجح هذا العام، لا سيما مع انشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الرئاسية، وإن حضرت القضية الفلسطينية في الدعاية الانتخابية لمرشحي الرئاسة الأميركية.

## التوصيات

**السلطة الفلسطينية:**

1. وقف التّنسيق الأمني مع الاحتلال، أو العمل وفق خطة تمهد لوقف التنسيق الذي يرقى إلى درجة التواطؤ مع الاحتلال ضد المصلحة الفلسطينية وإن حاولت السلطة الترويج له على أنه لمصلحة الفلسطينيين أنفسهم.
2. يشكّل الحراك الشعبي عنصر قوة يمكن السلطة أن تستفيد منه للضغط على الاحتلال، وحري بالسلطة أن تدعم الانتفاضة كعامل يمكن الاستفادة منه كورقة قوة بدلاً من السعي إلى طمأنة الاحتلال والخوف على مصالحه.
3. الاستفادة من العضوية في محكمة الجنايات الدولية وتحريك المسار القانوني بشكل فعلي لإجبار الاحتلال على خوض معركة قانونية لن يخرج منها منتصرًا.

**الفصائل والقوى الفلسطينية:**

1. استحضار القدس كهَمّ وليس من باب الخطاب والدعاية
2. السعي إلى استمرار الانتفاضة من دون الحاجة إلى أن يقود الحراك هذا الفصيل أو ذاك، وأن تدرك الفصائل أن الانتفاضة هي لمصلحة الشعب الفلسطيني وليست ليسجل فصيل نقاطًا على أي فصيل آخر.
3. تفعيل الجهود الجماهيرية والإعلامية للضخ في الانتفاضة ودعمًا للقدس والمقدسيين.
4. تشكيل لجان دعم لعوائل شهداء انتفاضة القدس، والعمل على تأسيس شبكة أمان اجتماعية ومالية لتعويض الشهداء والأسرى عن ما يسببه الاحتلال لهم من خسائر معنوية ومادية.
5. العمل الجاد لإنهاء الانقسام، وترميم البيت الداخلي الفلسطيني.
6. العمل السريع على تجاوز تداعيات حظر الحركة الإسلامية – الجناح الشمالي ورفد حركة الرباط في الأقصى.





**الأردن:**

1. التجاوب مع الشارع الأردني خاصة والعربي عامة لرفض التطبيع مع الاحتلال.
2. دعم حراس الأقصى والمرابطين والمرابطات.
3. دعم المؤسسات الأردنية الشعبية التي تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن القدس والأقصى، ودفعها لتقوم بدور التواصل والتحفيز مع الهيئات العربية والإسلامية والدولية.

**شباب انتفاضة القدس:**

1. ابتكار الوسائل المتنوعة في العمليات ضد الاحتلال.
2. العمل على إيجاد قيادة ميدانية تدير شؤون الانتفاضة بالطريقة المناسبة، سرًّا أو علنًا.
3. استثمار شبكات التواصل الاجتماعي لكشف جرائم الاحتلال، وبث الرعب بين صفوفه.

**الدول العربية والإسلامية:**

1. دعم القدس والمقدسيين والمقدسات.
2. دعم الانتفاضة وعوائل الشهداء والأسرى.
3. وقف التساوق والتقارب والتطبيع مع الاحتلال.
4. تطبيق قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في تأسيس صناديق دعم للقدس والأقصى.
5. تفعيل لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.
6. عدم تقديم أي غطاء للمفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تمكين المجتمع الفلسطيني للاستقلال باقتصاده وإدارة شؤونه.

**الهيئات والمنظمات العربية والإسلامية:**

1. التضامن مع الشعب الفلسطيني بكل الوسائل الممكنة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي.
2. الضغط على الحكومات العربية والإسلامية للقيام بدورها تجاه القدس وقضية فلسطين.
3. اعتماد الخطاب الوحدوي الذي تشكل القدس أهم ركائزه، والعمل على الخروج من الخلافات التي جعلت القدس في أدنى سلم الأولويات.

مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)




القدس.. نحميها معًا... نستعيدها معًا
Together we Safeguard al Quds


**General Directorate - Lebanon**

Lebanon - Beirut - Hamra
Sarolla Bldg.11th Floor
Office:+961 1 751725
Fax : +961 1 751726
P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
www.alquds-online.org

**الإدارة العامة - لبنان**

لبنان - بيروت - شارع الحمرا
بناية الساورلا - الطابق 11
هاتف : 751725 1 961+
فاكس : 751726 1 961+
ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647
info@alquds-online.org